

١- التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة

في الفقه الإسلامي

الدكتور/ محمد فهيم الجندى (*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فقد أضحت المصارف الإسلامية علامة بارزة من علامات العصر وسمة مميزة للنشاط الاقتصادي الطاهر، ومازالت الدراسات النظرية والمؤسسات العلمية تعنى بشئون الأمة الإسلامية ونهضتها اقتصاديًا واجتماعيًا.

ولقد أعطى المسلمون ثقتهم للمصارف الإسلامية وتراحموا على أبوابها للإعراب عن التقدير والولاء وللحث على المزيد من الشرعية والطهارة لهذا الصرح المهم من أساسيات الدولة.

وفى الوقت الحاضر انتشرت فى المصارف الإسلامية معاملات معتمدة على صيغة التورق، وقد تعاظم مقدار التورق فى المصارف حتى صار بلا منازع الصيغة الأساس (من ناحية الحجم) للعمل المصرفى الإسلامى فى بعض البلدان ويحاول هذا البحث دراسة التورق من الناحية الفقهية مع عرض للتطبيقات المصرفية المعاصرة، وعما إذا كانت موافقة للشرع الإسلامى.

(*) أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد بقسم الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة الفيوم.

وقد جاء هذا البحث في مبحثين:

- تضمن المبحث الأول الكشف عن حقيقة التورق، ثم ذكرت فيه الحكم الشرعى للتورق.
- أما المبحث الثانى فقد عرضت فيه التطبيق المصرفى المعاصر للتورق، ثم قمت باستنباط حكمه الشرعى.

◆ المبحث الأول: حقيقة التورق وحكمه

المطلب الأول: حقيقة التورق

التورق طلب الورق وهى (الفضة والدرهم)، ومثله فى الطلب التفقه، والتعلم والترفق، قال فى تاج العروس: "الورق الدراهم المضروبة كما فى الصحاح. وقال أبو عبيدة: الورق الفضة كانت مضروبة كالدرهم أو لا^(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَابْتَئُوا أَحَدَكُم بِوَرَقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾^(٢).

قال ابن كثير: (أى فضتكم هذه وذلك أنهم كانوا استصحبوا معهم دراهم من منازلهم لحاجتهم إليها، فتصدقوا منها، وتبقى منها)^(٣) فأصل التورق طلب النقود من الفضة، ثم تحول المفهوم إلى طلب النقد سواء أكان فضة أم كان ذهباً أم كان عملة ورقية، فبقى أصل اللفظ، وصار التوسع فى مدلوله تبعاً للتوسع فى مفهوم النقد.

تعريف التورق شرعاً:

لم يذكر الفقهاء تعريفاً للتورق، وإن كان هذا المصطلح قد شاع عند الحنابلة دون غيرهم من أهل العلم، ومرادهم به: "أن يشتري المرء السلعة نسيئة، ثم يبيعهها نقداً لغير البائع بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد"^(٤)

مثال ذلك: "أن يشتري سلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعها لآخر نقداً، ويحصل على ثمنها الحال لحاجته إلى النقود اليوم.

والأشهر أن تسمى هذه المعاملة "زرنقة" قال في الزاهر: "وأما الزرنقة فهو أن يشتري الرجل سلعة بثمن إلى أجل، ثم يبيعها من غير بائعها بالنقد، وهو جائز عند جميع الفقهاء"^(٥). وقال في الفائق: "الزرنقة العينة وهى أن يبيع الرجل شيئاً بأكثر من ثمنه سلفاً"^(٦).

وفى النهاية "... الزرنقة وهى العينة وذلك بأن يشتري الشيء بأكثر من ثمنه من أجل، ثم يبيعه منه أو من غيره بأقل مما اشتراه"^(٧).

التورق والعينة:

للعينة فى كلام الفقهاء معانٍ كثيرة، فهى قد تعنى البيع بثمن مؤجل كقول صاحب المغنى: وقد روى عن أحمد أنه قال: "العينة أن يكون عند الرجل المتاع فلا يبيعه إلا بنسيئة.." وقال: "أكره للرجل أن لا يكون له تجارة غير العينة لا يبيع بنقد"^(٨)، ومن معانيها بيع ما لا يملك الإنسان كقول ابن رشد الحفيد: "وقد يدخل فى هذا الباب إجماع الفقهاء على منع بيع الرجل شيئاً لا يملكه، وهو المسمى عينة"^(٩) وقد يسمى التورق نفسه عينة كقول السرخسى "وصورة العينة أن يشتري عيناً بالنسيئة بأكثر من قيمة ليبيعه بقيمته بالنقد، فيحصل على المال..."^(١٠)، وقال فى لسان العرب "... والعين والعينة الربا وعين التاجر أخذ بالعينة أو أعطى بها، والعينة السلف "وغير ذلك من المعانى.

لكن معناها فى لغة أكثر الفقهاء إنما تقع "إذ باع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل معلوم، ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الذى باعها به

"وقد يسمى البعض هذه الصيغة "العينة القبيحة" للتفريق بينهما وبين سائر المعانى.

فالعينة تفترق عن التورق فى أنها تقع بين طرفين (بائع ومشتري يبيع للبائع الأول) متواطئين على عقدين، (بيع عاجل وآخر أجل) فى صفقة واحدة.

أما التورق فهو عقدان منفصلان فيهما ثلاثة أطراف عقد بيع أجل وآخر ناجز: يقول ابن القيم - رحمه الله - فى التفريق بينهما "إن أعاد السلعة إلى بائعها فهى العينة، وإن باعها لغيره فهى التورق..."^(١١) وقال الزرعى فى حاشية ابن القيم: "فإن قيل فما تقولون إذا لم تعد السلعة إليه بل رجعت إلى ثالث، هل تسمون ذلك عينة؟ قيل: "هذه مسألة التورق لأن المقصود الورق"^(١٢).

جمهور الفقهاء على منع العينة، لأنها حيلة إلى القرض بزيادة، والشافعية على جوازها، قال النووى فى روضة الطالبين: "فصل: ليس من المنهى بيع العينة ... وهى أن يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل ويسلمه إليه ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً"^(١٣) وفى المجموع عن الرافعى "لأن الإعتبار عندنا بظاهر العقود لا بما ينويه العاقدان ولهذا يصح بيع العينة..."^(١٤).

تاريخ التورق:

عرف المسلمون التورق (وأنه لم يُسمَّ بهذا الاسم) منذ القديم وقد ورد فى الفائق: "... وفى حديث عائشة - رضى الله عنها - أنها كانت تأخذ الزرنقة، وعن عبدالله بن المبارك - رحمه الله - قال لا بأس بالزرنقة"^(١٥)، وفى غريب الحديث للخطابى "قال أبو سليمان فى حديث على أنه قال: لا أدع

الحج ولو أن أترنق ... ويروى عن عائشة أنها كانت تأخذ الزرنقة...^(١٦)، وعن الأزهرى "وروى عن عائشة رضى الله عنها - أنها كنت تأخذ من معاوية عطاءها عشرة آلاف درهم وتأخذ الزرنقة مع ذلك وهى العينة الجائزة"^(١٧) كما نسب لعمر بن عبد العزيز - رحمه الله - كلاماً فى التورق مما يدل على أنه كان معروفاً فى زمنه^(١٨).

المطلب الثانى: حكم التورق

عرض آراء المذاهب:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة إلى جواز التورق، وحكى عن ابن المبارك أنه قال: "لا بأس بالزرنقة"^(١٩)، ونقل عن إياس بن معاوية أنه رخص فى التورق^(٢٠) وذكر أبو منصور الأزهرى أنه جائز عند جميع الفقهاء ثم قال: "وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تأخذ من معاوية عطاءها عشرة آلاف درهم، وتأخذ الزرنقة مع ذلك، وهى العينة الجائزة"^(٢١).

وخالف فى ذلك ابن تيمية، وذهب إلى كراهة التورق^(٢٢)، وهى رواية عن أحمد^(٢٣) وحكى عنه أنه اختار حرمة^(٢٤)، وهى رواية عن أحمد أيضاً، وقد ارتضى ابن القيم مذهب شيخه بحظر التورق، وإنه منهى عنه مضموم^(٢٥)، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: "التورق أخيه الربا"^(٢٦) أى أصله^(٢٧).

وبيان مذاهب الفقهاء فى هذه المسألة كما يلى:

أولاً: مذهب الحنفية:

أجاز فقهاء الحنفية التورق وذكروه ضمن حديثهم عن العينة يؤكد ذلك:

أ- قال الزيلعي - في معرض كلامه عن العينة وشروط فسادها - "وشرطنا أن يكون الشراء من مشتريه أو من وارثه، أنه لو باعه المشتري من رجل أو وهبه لرجل أو أوصى لرجل، ثم اشتراه البائع الأول من ذلك الرجل يجوز، لأن اختلاف سبب الملك كاختلاف العين" (٢٨) وقد نقل خاتمه المحققين في مذهب الحنفية ابن عابدين في حاشيته "رد المحتار" كلام الزيلعي وارتضاه (٢٩).

ب- وجاء في شرح العناية على الهداية في نفس المعرض: "... بخلاف ما إذا باعه من غيره، لأن الربح لا يحصل للبائع، وبخلاف ما إذا اشتراه البائع بواسطة مشترٍ آخر لأنه لم يعد إليه المستفاد من جهته، لأن اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان" (٣٠).

ج- وقال الكاساني: إذ باع رجل شيئاً نقداً أو نسيئاً، وقبضه المشتري، ولم ينقد ثمنه، لا يجوز لبائعه أن يشتريه من مشتريه بأقل من ثمنه الذي باعه منه عندنا... ولو خرج المبيع من ملك المشتري فاشتراه البائع من المالك الثاني بأقل مما باعه قبل نقد الثمن جاز لأن اختلاف سبب الملك بمنزلة اختلاف العين، فيمنع تحقيق الربا" (٣١).

وعلى ذلك: فنصوص الحنفية في مدوناتهم المعتمدة صريحة في جواز التورق، لأن الربح فيه لا يحصل للبائع الأول، فقد نصوا على صورته وأجازوه وإن لم يسموه تورقاً وهو المقصود، بل إنها صريحة أيضاً في أن من باع سلعة بثمن مؤجل، فباعها المشتري من شخص ثالث، ثم اشتراها البائع الأول من الشخص الثالث بثمن معجل أقل مما باعها به قبل نقد الثمن من المشتري الأول، فذلك جائز شرعاً، لانتقاء الذريعة على الربا في ذلك، ولا ينفي أن جواز هذه الصورة مبني على جواز التورق في مذهبهم.

ثانياً: مذهب المالكية:

لم ينص المالكية صراحة على حكم مسألة التورق، ولم يذكرها صورتها المعروفة على التحديد في مدوناتهم، غير أن نصوصهم المتكاثرة في مسألة "بيوع الأجل" وهى (أن من باع سلعة بثمن مؤجل، فلا يجوز له أن يشتريها من المباع بثمن معجل أقل مما باعها به) تفيد جوازها، حيث إنها قيدت الحظر والتحريم أو شرطت لثبوته أن يكون البائع الأول هو المبتاع، وعللت المنع بأبلولة هاتين البيعتين المتقابلتين وإفضائهما إلى أن يقرض شخصاً آخر مبلغاً من المال ليستوفى منه أكثر من ذلك المبلغ عند حلول الأجل، نظراً لرجوع السلعة إلى بائعها الأول، وهذا القيد، أو الشرط، أو المعنى غير متحقق فى مسألة بيوع الأجل، "بيان: يجوز بيع السلعة من غير بائعها مطلقاً" (٣٢) أى حتى لو كان البيع بثمن معجل أقل مما اشتراها به نسيئة، طالما أنه لغير البائع الأول، وهى مسألة التورق.

ويؤكد ما بينته النصوص الفقهاء الآتية:

أ- قال أبو عمران الفارسي الصنهاجى فى كتاب "النظائر فى الفقه":
 فيمن باع سلعة بثمن إلى أجل، ثم ابتاعها من فوزه بثمن أقل منه نقداً من المبتاع منه: إن البيع الثانى باطل، لأنه ذريعة إلى الربا، وكأن السلعة لما رجعت إليه كأنها لم تخرج قط من يده، وإذا لم تخرج من يده، كان ذكر البيع فيها ذريعة إلى دفع قليل فى كثير من نوعه إلى أجل، وهو الربا" ثم قال:
 "ونحن نقول فى قياس ذلك: لأنه بيع يتذرع به إلى الربا المحظور، لم يجز، كما لو قصد إليه، ولها شرائط، وهى أن يكون البائع الأول هو المبتاع، وأن كون البيع الثانى قريباً من الأول وأن تكون السلعة واحدة، وأن يكون الثمن المدفوع أقل لا أكثر من المتأخر، والعلة هى صورة الربا مع هذه الشرائط فما منهم" (٣٣).

فمقتضى الشرط الأول أن المبتاع إذا كان غير البائع الأول فلا حظر في ذلك، وهى مسألة التورق.

ب- وجاء فى "الشرح الصغير" للدريز: "يمنع من البيوع ما أدى لممنوع يكثر قصده للمتبايعين، ولو لم يقصد بالفعل كسلف بمنفعة، أى كبيع أدى إلى ذلك كبيعه سلعة بعشرة لأجل، ثم يشتريها بخمسة نقداً أو إلى أجل أقل، فقد آل الأمر إلى رجوع السلعة لربها، وقد دفع قليلاً وعاد إليه كثيراً"^(٣٤)، وقال الصاوى فى حاشيته عليه: "شروط بيع الأجل: أن تكون البيعة الأولى لأجل، والمشتري ثانياً هو البائع أولاً أو وكيله، والمباع ثانياً هو المباع أولاً، والبائع الثانى هو المشتري أولاً أو وكيله، والتمن الثانى بصفة التمن الأول، وتعجيل التمن الثانى كله أو تأجيل كله"^(٣٥).

ج- وجاء فى "المقدمات الممهدة" لابن رشد: ومن الحكم بالذرائع البيوع التى ظاهرها الصحة، ويتوصل بها إلى استباحة الربا، وذلك مثل أن يبتاع الرجل سلعة من رجل بمائة دينار إلى أجل، ثم يبتاعها بخمسين نقداً، فكونان قد توصلا بما أظهراه من البيع الصحيح إلى سلف خمسين ديناراً فى مائة إلى أجل، وذلك حرام لا يجل ولا يجوز"^(٣٦)، فتحصل من ذلك كله جواز التورق فى مذهب المالكية.

ثالثاً: مذهب الشافعية:

ذهب الشافعية إلى جواز التورق^(٣٧)، وصرح بذلك أبو منصور الأزهري فى كتابه "الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى الذى أودعه المزنى فى مختصره" فقال: "وأما الزرنقة: فهو أن يشتري الرجل سلعة بثمن إلى أجل، ثم يبيعه من غير بائعها بالنقد، وهذا جائز عند جميع الفقهاء"^(٣٨)، وهذا يفيد

جواز التورق فى مذهب الشافعى، لأن الأزهرى مع إمامته فى اللغة كان رأساً فى الفقه على مذهب الإمام الشافعى كما ذكر مترجموه - ومنهم ابن السبكى الذى قال عنه فى كتابه "طبقات الشافعية" كان إماماً فى اللغة، بصيراً بالفقه، عارفاً بالمذهب^(٣٩) - ولا بد أن يكون مراده بعبارة جميع الفقهاء سائر أهل العلم، أو جميع فقهاء الشافعية، وهو حجة فى النقل عنهم والعزو إليهم.

يؤكد ذلك ويوضحه قول الإمام الشافعى فى "الأم" "فإذا اشترى الرجل من الرجل سلعة فقبضها، وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يبتاعها من الذى اشتراها منه ومن غيره بنقد أقل أو أكثر مما اشتراها به، أو بدين كذلك، أو عرض من العروض، ساوى العرض ما شاء أن يساوى، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل، ألا ترى أنه كان للمشتري فى البيعة الأولى إن كانت أمة أنه يصيبها أو يهبها أو يعتقها أو يبيعها ممن شاء غير بيعه بأقل أو أكثر مما اشتراها به نسيئة، فإذا كان هكذا، فمن حرمتها على الذى اشتراها؟ وكيف يتوهم أحد - وهذا إنما تملكها ملكاً وكيف إن جاز هذا على الذى باعها لا يجوز على أحد لو اشتراها^(٤٠).

رابعاً: مذاهب العنابلية:

لقد نص الإمام أحمد على جواز التورق، وعلى ذلك أصحابه، وهو القول المعتمد فى المذهب، وقد نص على جوازه ابن مفلح فى الفروع وبرهان الدين ابن مفلح فى المبدع وابن النجار الفتوحى فى معونة أولى النهى والبهوتى فى كشف القناع وشرح المنتهى والرحيبيانى فى مطالب أولى النهى وغيرهم^(٤١).

جاء في "الإنصاف، للمرادوى" قائدة: لو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوى مائة بمائة وخمسين، فلا بأس، نص عليه وهو المذهب وعليه الأصحاب، وهى مسألة التورق^(٢٢).

وبناء على ذلك نصت (م ٢٣٤) فى مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد "يصح التورق، وهو أن يشتري الشئ نسيئة بأكثر من قيمته ليبيعه ويتوسع بثمنه".

أدلة المجيزين:

١- ذهب الجمهور إلى جواز التورق لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢٣) ووجه الاستدلال بذلك أن الله تعالى أحل جميع صور البيع إلا ما دل دليل على تحريمه حيث جاءت الآية الكريمة بلفظ العموم فى كلمة البيع- وأحل الله البيع- والعموم فى ذلك مستفاد من الألف واللام الدالة على استغراق جميع أنواع البيع وصيغه إلا ما دل الدليل على تخصيصه من العموم بتحريم أو كراهة.

والتورق من البيوع المشمولة بالعموم فى الحل فيبقى على أصل الإباحة والحل وأنه نوع من البيوع المباحة بنص الآية الكريمة، إذ لا دليل على تحريمه من نص صريح من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسوله (ﷺ)، ولا من عمل الصحابة (رضي الله عنهم).

٢- كما استدلوا على الإباحة والجواز بما فى الصحيحين وغيرهما عن أبى سعيد الخدرى وأبى هريرة (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) استعمل رجلاً من خيبر فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله (ﷺ)، أكل تمر خيبر هكذا؟ قال: لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله (ﷺ): لا تفعل بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً^(٢٤).

وجه الاستدلال بهذا الحديث إجازة هذا المخرج بواسطته عن حقيقة الربا وصورته إلى طريقة ليس فيها قصد الربا ولا صورته وإنما هي عقد بيع صحيح مشتمل على تحقيق شروط البيع وأركانه وانتفاء أسباب بطلانه أو فساده ولم يكن قصد الحصول على الثمر الجنيب والآخذ بالمخرج إلى ذلك مانعاً عن اعتبار الإجراء الذى وجه إليه رسول الله (ﷺ) فدل ذلك على جواز البيوع التى يتوصل بها إلى تحقيق المطالب والغايات فى البيوع إذا كانت بصيغة شرعية معتبرة بعيدة عن صيغ الربا وصوره ولو كان الغرض منها الحصول على السيولة للحاجة إليها.

٣- عدم صحة قياس التورق على العينة، وذلك لانتفاء علة تحريم العينة - وهى كونها ذريعة إلى القرض الربوى - فيه، إذ فى العينة عندما يسترجع البائع سلعته، تكون كأنها لم تخرج من يده قط، ويكون وجودها فى البيع كعدمها، ويكون توسطها عبئاً، ويؤول الأمر إلى دفع مبلغ من المال لآخر فى أكثر منه من نوعه إلى أجل، وهو ربا النسيئة. أما فى التورق، فإنه لا يحصل للبائع شئ، لأن السلعة لا تعود إليه أصلاً، بل تنتقل بعقد مستقل إلى مشتر جديد، لا علاقة لشرائه بالبيع الأول. وعلى ذلك يكون قياس البائع فى مسألة التورق على المقرض بالربا حيلة فى العينة قياساً مع الفارق، ولا وجه لصحته.

أما تحمل المتورق بعض الخسارة فى عملية التورق، نظراً لكون الثمن الذى يشتري به السلعة نسيئة أكثر من الثمن الذى يبيعها به نقداً لطرف ثالث، فذلك مأذون به شرعاً، إذ نص جماهير الفقهاء على أن الأجل يأخذ قسطاً من الثمن فى بيع النسيئة^(٤٥)، "إذ لا يسلم الحاضر فى الغائب - أى المؤجل - إلا ابتغاء ما هو أعلى من الحاضر فى القيمة، وهو الزيادة" كما ذكر

الشاطبي^(٤٦). وقال الشوكاني: "بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء هو الجواز"^(٤٧). وأساس ذلك - كما قال الكاساني -: أنه "لا مساواة بين النقد والنسيئة، لأن العين خير من الدين، والمعجل أكثر قيمة من المؤجل"^(٤٨).

٤- كما استدلوا على جواز ذلك بما أخذ به جمهور أهل العلم من أن الأصل في المعاملات الحل، وأن الأصل في العقود والشروط الإباحة، إلا ما دل الدليل على حرمة، ومما يدخل في ذلك بيع التورق وهذا يعنى أن القائل بجواز التورق لا يطالب بدليل على قوله، لأن الأصل معه، وإنما المطالب بالدليل من يقول بحرمة التورق، حيث إنه يقول بخلاف الأصل فعليه الدليل على تخصيص عموم الجواز بالتحريم.

وقد قال بجوازه مجموعة من أهل العلم.

قال في الإنصاف: "وهو المذهب وعليه الأصحاب"^(٤٩). أهـ

وقال في الروض المربع: "ومن احتاج إلى نقد فاشتري ما يساوى مائة بأكثر ليتوسع بثمنه فلا بأس وتسمى مسألة التورق"^(٥٠). أهـ

وقال في كشف القناع: "لو احتاج إنسان إلى نقد فاشتري ما يساوى مائة بمائة وخمسين مثلاً فلا بأس بذلك نص عليه وهى أى هذه المسألة تسمى مسألة التورق من الورق وهى الفضة"^(٥١). أهـ

وصدر بجوازه قرار مجمع الفقه الإسلامى برابطة العالم الإسلامى فى دورته الخامسة عشرة قال جمهور العلماء، لأن الأصل فى البيوع الإباحة لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولم يظهر فى هذا البيع رباً لا قصداً ولا صورة، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيره^(٥٢).

وجاء فيه جواز هذا البيع مشروطاً بأنه لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به على بائعها الأول لا مباشرة ولا بواسطة فإن فعل فقد وقع في بيع العينة المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً". أهـ

وصدرت بجوازه فتوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية، وبعد أن ذكر في الفتوى صورة المسألة، جاء فيها ما نصه: "وهذا العمل لا بأس به عند جمهور العلماء" (٥٣).

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية ما نصه: "جمهور العلماء على إباحته سواء من سماه تورقاً وهم الحنابلة، أو لم يسمه بهذا الاسم وهم من عدا الحنابلة لعموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولقوله (ﷺ) عامله على خير" (بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً).

ولأنه لم يظهر فيه قصد الربا ولا صورته، وكرهه عمر بن عبد العزيز ومحمد بن الحسن الشيباني، وقال ابن الهمام: وهو خلاف الأولى، واختار تحريمه ابن تيمية لأنه بيع المضطر والمذهب عند الحنابلة إباحته.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن التورق لا يجوز، لأن القصد من التعامل به الحصول على النقد حيث إنه يؤول إلى شراء دراهم بدراهم زائدة وأن السلعة واسطة غير مقصودة.

وممن قال بعدم جوازه: عمر بن عبد العزيز، ومحمد بن الحسن الشيباني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إذا لم يكن للمشتري حاجة في السلعة، بل حاجته إلى الذهب أو الورق فيشتري السلعة ليبيعه بالعين الذي احتاج إليها،

فإن أعاد السلعة إلى البائع فهو الذى لا شك فى تحريمه، وإن باعها لغيره بيعاً تاماً ولم تعد إلى الأول بحال فقد اختلف السلف فى كراهته ويسمونه التورق، وكان عمر بن عبد العزيز يكرهه ويقول: "التورق أخو الربا، وإياس بن معاوية يرخص فيه، وعن الإمام أحمد روايتان".

وقال ابن القيم التورق: هو كمسألة العينة سواء ولأن هذا يتخذ وسيلة إلى الربا".

وقال رحمه الله فى موضع آخر: "عن أحمد فيه روايتان، وأشار فى رواية" إلى أنه بيع المضطر وكان شيخنا رحمه الله، يعنى شيخ الإسلام ابن تيمية، منع من مسألة التورق وروجع فيه مراراً وأنا حاضر فلم يرخص فيها وقال: المعنى الذى لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها فالشريعة لا تحرم الضرر الأدنى وتبيح ما هو أعلى منه" (٥٤).

ويستخلص من حجج القائلين بتحريم التورق ما يلى:

أولاً: أنه مسلك اضطراري لا يأخذ به إلا مكره عليه، أو مضطر إليه وقد نهى رسول الله (ﷺ) عن بيع المضطر (٥٥).

ثانياً: حقيقة وأبلولته إلى الربا حيث إن غرض طرفى التعامل به الحصول على نقد بنقد زائد مؤجل والسلعة بين النقدين وسيلة لا غاية فهو منطبق على قول بعض الفقهاء درهم بدرهمين بينهما حريرة.

ثالثاً: إن الغرض من التعامل به الحصول على النقد والسلعة وسيلة وليست غاية.

فهو يشبه العينة التى قال جمهور أهل العلم بتحريمها حيث إن الغرض والوسيلة إلى الحصول على النقد فيهما واحدة.

ويمكن مناقشة هذه الحجج والرد عليها بما يلي:

أولاً: القول بأن التورق لا يأخذ به إلا مضطر وقد نهى رسول الله (ﷺ) عن بيع المضطر، قول فيه نظر ولا تظهر وجهة الاستدلال عليه بحديث النهى عن بيع المضطر، لأن الاستدلال به استدلال فى غير محله، حيث إن حقيقة التورق ظهور الرغبة من صاحبها فى الحصول على نقد يغطى به حاجته إليه سواء أكانت الحاجة مما تقتضيها مصلحته فى الاكتساب أم مما تقتضيها حاجته فى شؤون حياته من شراء مسكن أو سيارة أو زواج أو غير ذلك وهذا لا يعد اضطراراً إلى الحصول على النقد، وإنما هى الرغبة فى الحصول عليه لتغطية الحاجة به، والرغبة حاجة وليست ضرورة، وحصوله على النقد لا يتصور إلا بإحدى طرق أربعة هى:

أ- حصوله على من يهب له ذلك المبلغ، والحصول عليه بهذه الطريقة أمر مستبعد فى الغالب.

ب- وجود من يقرضه ذلك المبلغ قرضاً حسناً، وهذا كذلك غير متيسر فى الغالب لا سيما إذا كان محتاجاً إلى مبلغ كبير لتوسيع نشاطه التجارى أو لمضاعفة نشاطه الصناعى أو الزراعى أو نحو ذلك.

ج- لجوؤه إلى المصارف الربوية لأخذ حاجته من النقود بالتعامل الربوى وهذا محرم ولا يجوز.

د- تحصيل حاجته من النقود بطريقة التورق، وهذا أمر متيسر وقال جمهور أهل العلم بجوازه ولم نر أحداً منهم قال بتقييد الجواز بحاجة ملحة أو اضطرار أو تخصيصه لفئة معينة دون الأخرى أو الأحوال خاصة فرغبته فى الحصول على المبلغ حاجة وليست ضرورة فلا يشمل النهى عن بيع

المضطر، وفي نفس الأمر بالرجوع إلى شرح هذا الحديث لم نر أحداً منهم ذكر أن بيع التورق من بيوع الاضطرار، وأن النهى يشمل، فسقط بهذا القول بأن بيع التورق من بيوع الاضطرار المنهى عنها.

قال المناوي: "تهى عن بيع المضطر: أى المضطر إلى العقد بنحو إكراه عليه بغير حق، فإنه باطل، أو إلى البيع لنحو دين لزمه أو مؤونة ترهقه، فيبيع بالوكس للضرورة، فينبغى أن يعان ويمهل، أو يقرض إلى ميسرة، أو يشتري منه بالقيمة" (٥٦).

وقال الخطابي: "بيع المضطر يكون من وجهين: (أحدهما) أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه، فهذا فاسد لا ينعقد، (والوجه الآخر) أن يضطر إليه لدين يركبه، أو مؤونة ترهقه، فيبيع ما فى يده بالوكس من أجل الضرورة، فهذا سبيله فى حق الدين والمرؤءة أن لا يبايع على هذا الوجه وأن لا يفتات عليه بماله" (٥٧).

وقال ابن تيمية: "فإن كان المشتري مضطراً، لم يجز أن يباع إلا بقيمة المثل، مثل أن يضطر الإنسان إلى شراء طعام لا يجده إلا عند شخص، فعليه أن يبيعه إياه بقيمة المثل، فإن أبى أن يبيعه إلا بأكثر فللمشتري أخذه قهراً بقيمة المثل، وإذا أعطاه إياه، لم يجب عليه إلا قيمة المثل، وإن باعه إياه إلى أجل، باعه بالقيمة إلى ذلك الآجل، ويأخذ قسطاً من الثمن" (٥٨).

وقال أيضاً: "وكذلك المضطر الذى لا يجد حاجته إلا عند هذا الشخص، ينبغى له أن يربح عليه مثل ما يربح على غير المضطر، فإن فى السنن أن النبى (ﷺ) نهى عن بيع المضطر، ولو كانت الضرورة إلى ما لا بد منه، مثل أن يضطر الناس إلى ما عنده من الطعام واللباس، فإنه يجب عليه

أن لا يبيعهم إلا بالقيمة المعروفة بغير اختياره، ولا يضطره زيادة على ذلك»^(٥٩).

ولو سلمنا جدلاً بمنع بيع المضطر فإن المعنى الذى من أجله منع بيع المضطر غير متحقق من التورق، وذلك لأن المضطر فى النظر الفقهي إما أن يكون بائعاً، وإما أن يكون مشترياً، وللاضطرار معنيان كما ذكر الفقهاء: (أحدهما) الإكراه، وعلى ذلك يكون المحذور إكراه المرء على بيع ما عنده أو على شراء ما عند الغير، وهذا المعنى خارج عن محل النزاع، (الثانى) أن يضطر شخص إلى طعام أو شراب أو دواء أو لباس أو غير ذلك، ولا يجد ذلك إلا عند رجل بعينه، فيبيعه ما يدفع ضرورته بأكثر من قيمته السوقية بكثير (أى بغبن فاحش)، أو أن يضطر شخص إلى بيع سلعته من أجل الحصول على نقد يلزمه لشراء ما هو مضطر إليه من طعام أو شراب أو لباس أو دواء أو نحو ذلك، ولا يجد من يشتريها منه، فبيئتها منه شخص بأقل من قيمتها بكثير، وهذه العلة، أى مبيعة المضطر إلى البيع أو الشراء بوكس وظلم، منتفية فى التورق الذى نتكلم عنه.

أ- ذلك أن المتورق عادة عندما يشتري السلعة من شخص بالنسيئة ليبيعها بالنقد، فإنه يشتريها بقيمتها السوقية إلى الأجل المضروب أو بغبن يسير، وذلك سائغ شرعاً، ولا تثريب عليه فى شرائه السلعة نسيئة بأكثر من قيمتها السوقية نقداً اعتباراً للأجل ولا حرج شرعاً على بائعه فى ذلك.

ب- وأن المتورق عندما يبيع تلك السلعة التى اشتراها نسيئة لشخص ثالث لا علاقة له بالبائع الأول بقيمتها السوقية نقداً، أو بغبن يسير، وهى عادة أقل من الثمن الذى اشتري به مؤجلاً، فذلك سائغ شرعاً للبائع (المتورق) وللمشتري الجديد على السواء.

هذا هو الأصل والجاري في الواقع في حالات التورق وتطبيقاته المعاصرة في الأعم الأغلب، وإليه ينصرف قول المجيزين.

ثانياً: القول بأن حقيقة التورق أيلولته إلى الربا حيث إن غرض طرفي التعامل الحصول على نقد بنقد مؤجل والسلعة واسطة بين النقدين وهو منطبق على قول بعض أهل العلم: درهم بدرهمين وبينهما حريرة.

هذا قول فيه نظر ولو أردنا أن نطبق حال من احتاج إلى نقد وسلك في سبيل تحصيله مسالك الحصول عليه من بيوع المراجعة أو المشاركة المتناقصة، أو بيوع السلم، أو غير ذلك من وسائل الحصول على الاستزادة من النقود مما هو جائز شرعاً لقلنا بمنع ذلك، لأن قصده الحصول على النقد بواسطة السلع ثم بيعها.

وهذا لا يقول به أحد، ثم إن تطبيق بيع التورق على مسألة: درهم بدرهمين وبينهما حريرة تطبيق مع الفارق ذلك أن الحريرة لا تساوى قيمتها الدرهم الزائد وإنما جئ بها للتحليل، أما التورق فالراغب في النقد يشتري سلعة بثمن مؤجل هو مثل الذي تباع به على آخر بيعاً مؤجلاً، ثم إن مشتريها يبيعها في السوق بثمن مثلها حالاً فظهر بهذا الفرق بين المسألتين.

ثالثاً: أما القول بأن الغرض من التعامل بالتورق الحصول على النقد والسلعة وسيلة وليست غاية فهو يشبه العينة التي قال الجمهور بتحريمها، فلا يخفى أن جميع وسائل التجارة من بيع وشراء ومشاركة ومراجعة وغير ذلك من آليات الاستثمار الغرض من استخدامها وممارسة التجارة عن طريقها

الحصول على النقود والاستزادة منها والسلع المباعة هي الوسطة في ذلك، كما لا يخفى أن التورق يختلف عن العينة حيث إن العينة معناها رجوع السلعة على من باعها حيث إنه لم يبيعها إلا باعتبار رجوعها إليه وحصوله على رغبته في أن تكون المائة مائة وعشرين مثلاً دون فوات سلعة عليه، فضلاً عن أن هاتين البيعتين، بيعة البائع على المشتري، وبيعة المشتري على البائع، بيعتان في بيعة واحدة وقد نهى (ﷺ) عن بيعتين في بيعة واحدة وفسرها بعض المحققين من أهل العلم ومنهم ابن القيم، رحمه الله بأنها العينة بخلاف التورق، فإن السلعة التي باعها البائع على الراغب في الشراء تورقاً لن ترجع للبائع حيث إن شرط بيع التورق ألا يبيع المشتري السلعة على من باعها عليه فإن باعها عليه فهي العينة المحرمة.

فلم يبق في حجج القول بتحريم التورق إلا القصد، قصد المشتري النقد دون السلعة، وهذا القصد لا يعتبر سبباً في القول بالتحريم فقد وجه (ﷺ) عاملة لتحقيق قصد الحصول على الجنيب من التمر بأن يبيع الجمع ويشتري بئمنه جنيباً ولم يكن هذا القصد مانعاً من صحة هذا التصرف والآخذ بهذا المخرج الصحيح للحصول على تحقيق الرغبة.

وقد أفاض ابن القيم - رحمه الله - في الحديث عن الحيل المباحة والمخارج في (إعلام الموقعين) حتى ضرب للمخارج مثلاً هو التورق قال - رحمه الله - "وإنما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به إلى الحلال، فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به، وإنما يكره من ذلك أن يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله، أو يحتال في باطل حتى يوهم أنه

حق، أو يحتال في شئ حتى يدخل فيه شبهة، وأما ما كان على السبيل الذي قلنا به فلا بأس به^(١٠) ثم استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(١١) وضرب لذلك أمثلة منها قوله: "وكذلك الرجل تشتد به الضرورة إلى نفقة ولا يجد من يقرضه" فذكر من الوسائل لهذا الرجل وسماه مخرجاً: التورق^(١٢). يمكن القول إذن أن التورق مخرج لمن احتاج إلى النقد ولا يجد من يهبه إياه أو يقرضه بدون ربا، فيعتمد إلى شراء سلعة بالأجل ويبيعها بالنقد.

الرای الراجح:

لقد ظهر لى بعد النظر والتأمل فى أدلة الفريقين أن حجج جمهور الفقهاء المجيزين للتورق صحيحة قوية، سالمة من الإيراد عليها بخلاف أدلة المانعين فإنها ضعيفة، ولا يصح الركون إليها أو الاعتماد عليها، وأن سعى أربابها بكل سبيل على تخريج حظر التورق على قاعدة سد الذرائع ليس إلا ضرباً من الغلو، ولما كانت حاجة الناس قائمة إلى المال مع عدم وجود طريق آخر غالباً كالقرض الحسن والسلم فإننى أرجح جواز بيع التورق بشرط الحاجة وعدم تضمينه محاذير شرعية.

فبالتورق يمكن سد حاجة الناس على نحو لا يرهقهم غالباً، وبخاصة بعد أن صار للناس موارد ثابتة فى هذا الزمان تمكنهم من الوفاء بما عليهم من حقوق.

هذا فضلاً عن الترفع عن الحاجة إلى الناس، وما يتبعها من تعرض للمسألة والمنة مما يناهى أدلب الشريعة والترفع عنه بالمرء أجمل ولمروءته أكمل.

◆ المبحث الثاني: التطبيقات المعاصرة للتورق (التورق المصرفي المنظم)

المطلب الأول: حقيقة التورق المصرفي المنظم

ذكرنا في المبحث الأول صيغة التورق التي عرفها الناس واشتهرت بينهم، وكانت مناط فتوى العلماء في القديم هي: (صيغة التورق الفردي)، تبدأ العملية وتنتهي بصورة شبه عفوية وبدون ترتيبات مسبقة أو إجراءات مقننة، كما أنها تتم في خضم عمليات البيع والشراء التي تقع في الأسواق، حتى لا تكاد تعرف بضاعة المتورق من باقى ما يقع من مبادلات في الأسواق. ونتكلم في هذا المبحث عن التورق المصرفي المنظم.

حقيقة التورق المصرفي المنظم:

لقد اتجه كثير من المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة إلى التعامل بالتورق المصرفي المنظم كبديل شرعى للقرض الربوى المحظور الذى تقدمه البنوك التقليدية من جهة، وكبديل عملى منسق مبرمج للتورق الفردي غير المنظم، الذى يكلف المتورق عادة خسائر مالية فادحة، وكثيراً من المشقة والعناء من جهة أخرى، بحيث يقوم على نفس قاعدة التورق الشرعية وآليته، غير أنه يجزى وفق منظومة تعاقدية أفضل تكفل حصول العميل على السيولة النقدية المطلوبة فى الوقت المرغوب، من غير تعرض للمتعاب والصعوبات والخسائر الفاحشة التى تكتنف عملية التورق الفردي عادة، وذلك عن طريق شراء المصرف المتخصص للعميل سلعة أو أكثر من سوق السلع الدولية (التي تتسم أسعارها بتحركات ضئيلة محدودة تقيه مخاطر تقلبات الأسعار الحادة من غيرها) ثم بيعها نقداً لطرف ثالث بالنيابة عن العميل بعد ثبوت ملكيتها له، بغية توفير النقد المطلوب للعميل.

ومع أن صيغ الاتفاقات التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية للتورق لا تخلو من الاختلاف في بعض الجزئيات أو التفاصيل، لكنها في الجملة تتفق على بناء وتركيب المنظومة التعاقدية للعملية على النسق الآتي:

أولاً: يقوم المصرف بشراء الكمية المطلوبة من السلعة أو السلع الدولية وفق المواصفات المحددة التي يرغب بها العميل نقداً.

ثانياً: بعد تملك المصرف وقبضه للسلع التي اشتراها قبضاً حكماً، يقوم ببيعها بثمن معلوم مؤجل بحسب نظام التقسيط المتفق عليه بينهما.

ثالثاً: عقب ذلك يوكل العميل المصرف في بيع ما امتلكه من السلع بثمن نقدي معجل لطرف ثالث لا علاقة للمصرف به.

رابعاً: يقوم المصرف ببيع تلك السلع لحساب موكله (العميل) على النحو المرسوم، ويوفر له ثمنها المقبوض لينتفع به.

ومن الجدير بالتنبيه له في هذا المقام أن من أهم سمات وخصائص "التورق المصرفي المنظم" كونه معاملة مستحدثة، وصفقة تمويلية مستجدة، وإن كانت مبنية في جوهرها وأساسها على مسألة التورق الشرعي، ينضوي تحتها مجموعة عقود وعود مترابطة متوالية، لا تقبل التفكيك والتغيير الهيكلي، يجري التواطؤ المسبق بين المصرف والعميل على إنشائها وإبرامها على نسق محدد، متتابع الأجزاء، متعاقب المراحل، يهدف إلى تحقيق غرض تمويلي محدد، اتجهت إرادة الطرفين وقصدهما إليه.

وبتتبع هذه المسألة لم نجد للفقهاء المعاصرين قولاً بتأثير ذلك في الحكم على المراجعة أو المضاربة أو الاستصناع في عمل المصارف وكذلك القروض المصرفية لم يخرجها عن حكم الربا المحرم كونها مؤسسية لا فردية.

إن المصرف شخصية اعتبارية لا طبيعية، وقد انتهى أمر الناس إلى القول بأن العقود التي تبرم ويكون من أطرافها شخصية اعتبارية، لا تختلف في أحكامها وشرائط صحتها عن العقود التي يكون جميع أطرافها أشخاص معينون، فيما كان منها صحيحاً بين الشخصيات الطبيعية فلا يتغير حكمه إذا انعقد وكان من أطرافه شخصية اعتبارية.

يمكن القول عندئذ أن التفريق في الحكم بين الفردى والمؤسسى لم يثر إشكالاً حتى الآن، وهى مسألة يتسع نطاقها ليؤثر في معاملات كثيرة وليس التورق فحسب.

التواطؤ وأثره في صيغة التورق المصرفي:

التواطؤ والمواطأة اتفاق الرغبتين على أمر واحد^(٦٣) ومنها ما ورد في الحديث في قول رسول الله (ﷺ) لأصحابه في مسألة ليلة القدر: (أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الآواخر)^(٦٤)، أى اتفقت، التواطؤ في المعاهدات هو الاتفاق على إبرام (غير عقد) أو (عقدين فأكثر) في اتفاقية واحدة، وهى إن كانت عقوداً مستقلة عن بعضها البعض عند الدخول فيها، إلا أن غرض الطرفين في المعاملة لا يتحقق إلا باجتماع هذه العقود في منظومة واحدة.

والتورق المصرفي كسائر المعاملات المصرفية إنما هو صيغة "مؤسسية"، ولذلك فإن فيها ترتيبات لها طريق مرسوم تؤدي، إذا سار عليه أطرافها، إلى نتيجة معروفة، وهى حصول عميل البنك على النقود وهو غرضه النهائي، وقد قيل في الاعتراض على التورق المصرفي أن هذا تواطؤ تجتمع فيه عقود، وإن التواطؤ ذريعة إلى للتوصل إلى المحرم.

لكن يستدل من كلام الفقهاء عن التواطؤ في المعاملات أن التواطؤ

الممنوع إنما هو ترتيب، الغرض منه إخفاء حقيقة معاملة معينة ممنوعة، وإظهارها بوجه آخر مباح، وذلك كأن يشترط في العقد الأول شرطاً يغير طبيعته، أو يلزم طرفيه بعقد آخر لاحق متعارض معه، من أمثلة الترتيبات التي تدخل في باب التواطؤ المفسد للعقود، ما ذكره صاحب الشرح الكبير في باب الجعالة قال: "من سمع قائلاً يقول ما يأتني بعبدى الآبق فله كذا فأثابه به من غير تواطؤ، فإنه يستحق الجعل"^(١٥)، فاشترط فيه عدم التواطؤ لأن العقد بهذه الصورة جعالة ليس على السامع التزام بعمل، لكن إذا وقع بينهما التواطؤ، صار ملتزماً بالعمل فانقلبت إجارة واستحق الأجرة بالعمل، سواء انتهى عمله إلى أن يأتيه بعبد الآبق أم لا، هذا مثال على تغيير التواطؤ لطبيعة العقد، فالعقد حقيقته الإجارة لا الجعالة، فلزم أن ينضبط بأحكامها، فتغيرت حقيقة العقد بسبب التواطؤ.

ومنها ما جاء في مواهب الجليل^(١٦) "عن الرجل يدفع إلى الرجل المال فيقيم في يديه أياماً، ويتجهز بذلك يريد سفراً فيلقى صاحب المال فيقول له: هل لك أن أخرج معك فأخرج ذهباً آخر مثل الذي أعطيتك ونشترك جميعاً، قال مالك ما أرى أمراً بينا وما يحضرني فيه مكروه، قال سحنون وهو الربا بعينه قال محمد بن رشد "لأن مالكا إنما خفف ذلك على السلامة من التواطؤ على ذلك قبل أن يجهز بالمال".

كأنه بالتواطؤ قد أصبح أجيراً يستحق أجره المثل، ولكن يكون بإظهار العقد على صفة المضاربة قد استأجره على عمله معه بجزء من ربح المال فهو غرر، فكان التواطؤ غير طبيعة هذا العقد، هذا مثال آخر للتواطؤ الذي يغير من حقيقة العقد.

فهل التورق المصرفي من التواطؤ ما يؤدي إلى الفساد، مثل هذا

يقتضى القول بأن للتورق المصرفى مع أن ظاهره البيع فإن حقيقة أنه من العينة الممنوعة أو أنه قرض بزيادة والراجح أنه بيع كسائر البيوع، وإن أكثر عمليات الشراء تنتهى بالبيع مرات ومرات حتى تصل إلى مستهلكها النهائى، والتطبيق الصحيح للتورق المصرفى يتطلب انفصال أجزائه عن بعضها بعضاً وعدم اشتراط بعضها فى بعض، فإذا اشترى العميل من البنك سلعة بالأجل فهو بالخيار إن شاء باعها ليحصل على النقد، وإذا رغب الاحتفاظ بملكيتها أو قبضها أو توكيل طرف آخر غير البنك فيجب أن يكون كل ذلك متاحاً له، كل ذلك يدل على أن التواطؤ الذى هو اشتراط عقد فى عقد أو إظهار عقد على غير حقيقة غير موجود فى التورق المصرفى، فى التطبيق الصحيح له.

المطلب الثانى: صيغ التورق المصرفى

تعتمد البنوك التى تتيح التورق لعملائها عدة صيغ تختلف اختلافات غير جوهرية وهى على الوصف الآتى^(٦٧):

١ - الصيغة الأولى: صيغة الأمر بالشراء والمراصة:

وصفتها أن ينتظر البنك الأمر من عميله بالشراء، فإذا أمره بشراء سلعة معينة، ووعده بشرائها منه مراصة، قام البنك بالشراء من السوق سلعة بالوصف والقدر المذكور فى طلب العميل، ثم يبيعها بعد تمام تملكه لها (بالإيجاب والقبول والقبض الحكى) على عميله بالأجل بثمن يمثل ما قامت به السلعة مضافاً إليه ربح متفق عليه، ويكون الثمن مقسماً، ثم يقوم العميل فى حال رغبته فى ذلك ببيعها إلى طرف ثالث (كما هو الحال فى السيارات) أو بتوكيل البنك ببيعها فى السوق إذا كانت سلعة تتداول فى الأسواق الدولية، ثم توريد ثمنها فى حسابه لدى البنك.

وتسير البنوك على صيغة الأمر بالشراء والمراوحة فى العمليات الخاصة بتمويل الشركات، إلا أن بعضها يتبع الطريقة نفسها حتى فى تمويل الأفراد^(٦٨).

ب - الصيغة الثانية : صيغة الشراء المسبق والبيع مراوحة :

وفىها يقوم البنك فى أول كل أسبوع بشراء كمية (بالجملة) من سلعة معينة، مخزونة فى مستودع موثق بشهادات صادرة من الجهة المخولة بذلك، ثم يقوم بعد تمام تملكه لها ببيع وحدات أو كميات صغيرة من هذه السلعة لعملائه الذين يتقدمون بطلب الشراء منه خلال أيام الأسبوع، وهو يبيع إليهم مراوحة بثمان مؤجل يتحدد بما قامت به السلعة على البنك مضافاً إليه الربح المتفق عليه مع العميل ثم يجرى من العميل التوكيل للبنك بالبيع فى السوق وتوريد الثمن فى حسابه.

ج - الصيغة الثالثة : صيغة البيع مساومة :

وهو تشبه الطريقة السابقة عدا أن البيع يكون مساومة لا مراوحة، وفىها يقوم البنك فى أول أيام الأسبوع بشراء كمية من السلع المخزونة فى مستودع كما أسلفنا، وبعد أن تصبح ملكاً للبنك بالإيجاب والقبول الحكى، يعرضها على عملائه، وهو يبيع إليهم وحدات أو كميات صغيرة منها ببيع مساومة، إذا لا يخبرهم بما قامت به السلعة عليه، وإنما يبيعها بثمان يتضمن ربحه، ويكون ثمناً مؤجلاً ومقسطاً على مدة متفق عليها، ثم يجرى من العميل التوكيل للبنك بالبيع إلى طرف ثالث فى السوق وتوريد الثمن فى حسابه.

السلع التى تستخدمها البنوك فى عملية التورق :

كل سلعة يجوز شراؤها تصلح للتورق، ولكن ليس الأمر كذلك فى

التورق المصرفى، فالسلع التى تصلح للتورق هى تلك التى تتمتع بالسيولة، أى أن لها سوقاً كثيرة التداول، وتتسم باستقرار نسبي لسعرها فى المدى القصير، لذلك فإن السلع التى استخدمتها البنوك وعملاؤها فى التورق هى بصفة أساسية:

١ - السيارات:

كان الناس يشترون السيارة من البنوك بالمرابحة ثم يبيعونها فى "المزاد" ليحصلوا على ثمنها النقدى، ونظراً إلى أن للسيارات أسواقاً فيها متعاملون كثير، لم يكن عسيراً على من اشترى السيارة أن يبيعها فى وقت قصير، وبثمن نقدى لا يختلف كثيراً عن ثمنها النقدى عند بائعها الأول، ولما كثرت عمليات التورق فى السيارات، تخصص فى تجارتها مؤسسات ومعارض للسيارات، تبيع وتشتري وتتوسط بين البنك وعملائه فى ذلك، فصار للتورق سيارات تدور بين مشترٍ إلى آخر، ويجرى تداولها عشرات المرات حتى تنتهى إلى من يشتريها لأنه يريد لها للاستعمال لا للتورق.

٢ - أسهم الشركات:

معلوم ما تتوافر عليه أسواق الأسهم من سيولة وسرعة فى الإجراءات ولذلك تستخدم البنوك هذه الأسواق مع عملائها لغرض التورق، فتبيع إلى عميلها أسهماً بثمن مؤجل، ثم بعد استقرار ملكه عليها يبيعها فى السوق ليحصل على ثمنها النقدى.

٣ - السلع الدولية:

يقصد بالسلع الدولية المواد الأولية الأساسية مثل النحاس والحديد والألمنيوم ونحو ذلك التى يكون لها (بورصات) عالمية، يجرى فيها تداول

كميات السلع المخزونة في مستودعات تصدر شهادة مخزون. مستودعات السلع حلقة مهمة في عمليات إنتاج السلع في الدول الغربية وتسويقها، وهي تنهض بدور مهم في توفير السيولة للمنتجين، وأكثر عمليات التورق اليوم في السلع الدولية لم تتميز به من سيولة وسهولة في الإجراءات.

٤ - السلع المحلية:

وتسعى بعض البنوك إلى تطوير عمليات في السلع المحلية التي تتوفر على الصفات المذكورة كما سبق بيانه، مثل وجود أسواق نشطة واستقرار نسبي في الأسعار ونحو ذلك، ومن هذه السلع التي تتجه البنوك المحلية إلى استخدامها في التورق محلياً الأسمنت وزيوت الطعام والمشروبات الغازية ومنتجات البلاستيك الخام، ولا تختلف السلع المحلية عن الدولية إلا بوجود نظام المستودعات الذي سبق الإشارة إليه، وإن كانت تتميز عليها في أن تكاليف قبض السلعة والاحتفاظ بملكيته أقل أو أيسر من السلع الدولية.

صيغة البيع وصفة القبض في عمليات التورق:

السلع التي هي محل البيع في التورق تكون مخزونة في مستودعات عامة ليست تابعة للبنك، وفي كثير من الأحيان في أماكن بعيدة عن مقر ذلك البنك، وقد ذكرنا في مكان آخر طريقة عمل هذه المستودعات، والبيع الذي يجريه البنك هو بيع موصوف غائب، ولكنه موجود (فليس موصوفاً في الذمة) والبيع فيه إنما يكون على الصفة، وجمهور الفقهاء على جواز بيع الغائب على الصفة^(١٩)، ويكون المشتري بالخيار إذا جاء المبيع على غير الوصف^(٢٠)، وعندما يشتري البنك السلعة في بورصة السلع فإنها تكون موثقة بشهادة صادرة عن صاحب المستودع وتتضمن هذه الشهادة وصف

السلعة وتحديد وزنها وكميتها ونحو ذلك مما له أهمية في الثمن، وفي كثير من الأحيان يكون لوحدها أرقام تسلسلية، وعلى ذلك يكون انتقال الملك فيها من البائع إلى البنك بالإيجاب والقبول الناقل للملك والقبض فيها قبض حكى إذ يتحقق قبض البنك لتلك الشهادات التي تجعل من حاملها مالكا للسلع التي تمثلها، وتخوله التصرف بالمعدن المبيع المعين فيها تصرف الملاك، ثم البنك يبيع إلى عميله ببعاً على الصفة مشروطاً بمكان التسليم، فإذا كان المعدن موجوداً في سنغافورة، اشترط عليه التسليم في ذلك المكان وكل ذلك جائز لا بأس به^(٧١).

لا تتبع البنوك إلى عميلها السلع إلا بعد حصول الملك لها بالشراء من السوق، وتوثيق ذلك بالطريق المعتاد في أسواق السلع، وحصول الإيجاب والقبول والقبض الحكى المتمثل في قبض الشهادات.

إن الخلاف في مسألة القبض معروف لا يحتاج إلى بسط هنا. والتطبيقات المصرفية للتورق تأخذ بالرأى القائل بالقبض الحكى أى انتقال الضمان بمجرد العقد إذا تعينت السلعة محل البيع.

وقال الدمنهورى في الفتح الربانى عن الإمام أحمد "والمبيع المعين يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد وإن لم يقبضه"، وقال "والمبيع المعين يجوز التصرف فيه قبل القبض"^(٧٢).

وقد ورد مثل ذلك في مسائل الإمام أحمد وإسحاق للكوسج^(٧٣)، قال إسحاق رجل اشترى دابة ولم يرها، فضاغت أو ماتت قبل أن تدفع إليه، فعلى من الضمان؟ قال: الضمان على المشتري، لأن ما كان من الحيوان والعروض وكل شئ لا يكال ولا يوزن فهلك قبل أن يقبضه المشتري فهو

من مال المشتري وذلك أن له أن يبيع ما أراد من ذلك قبل قبضه...".
والمقصود هو التعين، فإذا تعين المبيع انتقل الضمان بمجرد العقد.

وفى الكافى لابن قدامة "وعن أحمد أن المنع من البيع قبل القبض يخص المطعوم، لاختصاص الحديث به، وما ليس بمطعوم من المكيلات والموزونات يجوز بيعه قبل القبض، وعنه أن المنع يختص بما ليس بمتعين كقفيز من صبرة ورطل زيت من دن وما بيع صبرة أو جزافاً جاز بيعه قبل قبضه، وهو قول القاضى وأصحابه" ثم قال "وهو المذهب" (٧٤).

وقال الوئشريسى فى عدة البروق "وإنما لا ينتقل الضمان إلى المشتري فى المكيلات والموزونات إلا بالكيل والوزن، وينتقل فى غيرها بالعقد الصحيح لأن المبيع إذا كان مكيلاً أو موزوناً لا يتميز عن ملك البائع إلا بالكيل والوزن، ولا يعلم مبلغ ما باع بخلاف العبد والثوب مثلاً، فإنهما يتميزان بذاتيهما وإيرامهما" (٧٥). وقد سئل ابن تيمية - رحمه الله - فى الفتاوى "عن امرأة لها ملك غائب عنها ولم تره وعلمته بالصفة ثم باعته لمن رآه فهل يصبح هذا البيع؟ فأجاب الحمد لله إذا علمته بالصفة صح بيعها..." (٧٦).

والسلع التى هى محل البيع فى التطبيق الصحيح للتورق المصرفى يجرى اختبارها من صنف السلع القابلة للتعين على صفة سبائك (٧٧)، ذات أرقام تسلسلية أو نحو ذلك. وقد ذكر المرداوى - رحمه الله - فى الإنصاف أن الضابط فى مسألة ما يجوز بيعه قبل القبض هو التعين (٧٨)، فغير المتعين يتعلق به حق توفيه، كبعثك هذا القطيع كل شاة بدرهم، مثل ذلك لا يجوز بيعه قبل قبضه. أما المتعين فيجوز التصرف فيه قبل القبض.

والبنوك فى التورق تباع السلع على الوصف، لكنها قابلة للتعيين بحكم كونها ذات أرقام متسلسلة، وتصدر بها شهادات مخزون موققة من جهات حكومية، ونحو ذلك.

وكالة البنك عن العميل فى التورق المصرفى:

قامت صيغ التطبيق المصرفى للتورق على توكيل العميل الذى اشترى سلعة بالآجل من البنك يقوم ببيعها نيابة عنه إلى طرف ثالث ويقوم بتوريد ثمنها فى حسابه.

الوكالة جائزة، ويمكن أن تكون الوكالة خاصة كما يكون أن تكون عامة ولا تخرج الوكالة المذكورة بصفة عامة عن معنى الوكالة المعروف، وعن صيغتها المجمع على جوازها، لكن فى هذه الوكالة جديداً وهو أنها جزء من منظومة من الإجراءات غرضها التورق^(٧٩).

وقد اختلف التطبيق المصرفى من ناحية توكيل البنك على طريقتين:

الأولى: وفيها ينص على أن العميل بالخيار إن شاء وكل البنك، وإن شاء قبض السلعة بنفسه (فى مكان التسليم المشروط فى العقد) وإن شاء وكل طرفاً آخر، وإذا رغب احتفظ بها بدون بيع (وعند ذلك عليه دفع مصاريف المستودع) وينص على هذه الخيارات بوضوح تام فى استمارة الطلب، وفى عقد البيع الذى يبرمه البنك مع العميل ولا يقوم العميل بتوكيل البنك إذا كانت تلك رغبته إلا بعد تمام البيع عليه، عندئذ يقوم بتوقيع الوكالة المذكورة، وهى وكالة بلا أجر مقتضاها قيام البنك نيابة عنه ببيع السلعة إلى طرف ثالث غير من اشتراها منه وقبض ثمنها ثم توريده فى حسابه.

والثانية: قبول التوكيل منه عند تقديمه طلب الشراء، وقبل حصول

الملك له فتكون الوكالة هي "على اعتبار ما سيقع" من بيع وتملك للسلعة في المستقبل، فهي وكالة معلقة على أمر يقع في المستقبل وهو شراء السلعة من البنك، والغرض من استعجال التوكيل، تقصير الإجراءات والتأكد أن منظومة الإجراءات المعتمدة تسير على الطريقة المخطط لها، ولا يستبعد أن العميل الذي يرفض توكيل البنك لن يجاب طلبه إلى الشراء.

قرار المجمع الفقهي الإسلامي بشأن التورق المصرفي:

اتخذ المجمع الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قراراً في دورته السابعة عشرة المنعقدة في الفترة ١٩ - ٢٣ / ١٠ / ١٤٢٤هـ، الموافق ١٣ - ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٣م في مكة المكرمة بشأن التورق المصرفي^(٨٠).

وقد كان المجمع قد اتخذ قراراً في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١١ رجب ١٤١٩هـ، الموافق ٣١ / ١٠ / ١٩٩٨م في مكة المكرمة بشأن التورق انتهى فيه إلى القول بجواز التورق^(٨١).

وقد اعتمدت التطبيقات المصرفية على قرار المجمع في دورته الخامسة عشرة، إلا أن المجمع في دورته السابعة عشر المنعقدة في الفترة ١٩ - ٢٣ / ١٠ / ١٤٢٤هـ، الموافق ١٣ - ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٣م في مكة المكرمة قد أوضح أن قراره السابق اشترط لصحة التورق أن يكون "بمعاملات حقيقية وشروط محددة" ثم أضاف "فالتورق الحقيقي يقوم على شراء حقيقي لسلعة بثمن أجل تدخل في ملك المشتري، ويقبضها قبضاً حقيقياً وتقع في ضمانه" وعلى هذا ملاحظات منها:

أ- أن القرار المشار إليه (في الدورة الخامسة عشرة بشأن التورق لم ينص على مثل هذه الشروط.

ب- سبق للمجمع الفقهي الإسلامي أن اتخذ قراره ذا الرقم ٧ فى الدورة الحادية عشرة المنعقدة فى رجب ١٤٠٩هـ، (فبراير ١٩٨٩م) بشأن الصرف، ونص فيه على ما يلى: "يُعد القيد فى دفاتر المصرف فى حكم القبض لمن يريد استبدال عملة بعملة يعطيها الشخص للمصرف أو بعملة مودعة فيه "فالقيد فى الحساب قبض حكمى كاف لصحة المصارفة، مع أن النصوص القطعية عن رسول الله (ﷺ) تشترط أن يكون يدأ بيد، بينما أن شراء السلع فى التورق لا يصح إلا بالقبض الحقيقى والحال أن أكثر الفقهاء يكتفون بالقبض الحكمى للسلع (عدا الطعام). والتطبيقات المصرفية للتورق تأخذ بالرأى القائل بالقبض الحكمى أى انتقال الضمان بمجرد العقد إذا تعينت السلعة محل البيع.

المطلب الثالث: استنباط الحكم الشرعى للتورق المصرفى

للتعرف على الحكم الشرعى للتورق المصرفى المنظم الذى عرضنا حقيقته وخصائصه، يجب مراعاة المبادئ الآتية:

المبدأ الأول:

التورق المصرفى المنظم معاملة جديدة مستحدثة، ولهذا فإنه يخضع فى تكوينه (العاقدان - الصيغة - المحل) وآثاره إلى القواعد الشرعية العامة فى التعاقد، وبمراعاتها يعتبر صحيحاً لازماً، ويجب الوفاء بمقتضياته، ما لم يخالف دليلاً شرعياً معتبراً، لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٨٢)، إذ للناس فى مجال المعاملات المالية التى تتوقف عليها معاشهم، وتتوفر بها مصالحهم، إن يستحدثوا من العقود، فى حدود المبادئ الشرعية وأصولها، ما تدعو إليه حاجاتهم وتحملهم عليه مصالحهم، دون أن

يلحقهم حرج بهذا الاستحداث، لأن العقود ما شرعت إلا لتكون وسيلة لسد الحاجات، وسبيلاً إلى تحقيق المصالح^(٨٣).

المبدأ الثاني:

من المقرر شرعاً أن تعامل الناس بعقد أو معاملة على صورة معينة (تقليدية) جرى بها العرف لا يصلح وحده دليلاً على أن أى خروج عن صورته المألوفة، أو أى خلاف لوضعه محظور شرعاً، لأنه إذا كان من شروطه ما أوجب الشارع مراعاته، ووقع الخروج أو الخلاف فى هذا النوع من الشروط، فإن حظر الشارع للانحراف عنه حينئذ مرده لمخالفة ما أوجب الشارع مراعاته، وألزم الناس باتباعه.

أما إذا كان الخلاف فيما لم يرد فيه إيجاب، ولا إلزام شرعى للناس باتباعه، وإنما كانت مراعاته فى التعامل والتماسك به بحكم العادة وعرف الناس فيه، وقد سكت الشارع عن حكم مخالفته، فإن الخلاف حينئذ يكون انحرافاً عن أمر سكت عنه الشارع، ولم يبين حكم مخالفته، والحكم فى مثله الإباحة، تطبيقاً لمبدأ الإباحة الأصلية فيما سكت عنه الشارع^(٨٤).

وعلى ذلك لا حرج شرعاً (من حيث المبدأ) فى تطوير التورق الفردى غير المنظم إلى تورق مصرفى منظم، يحقق الغرض المنشود منه بتكلفة أقل، وبدون مشقة وعناء، فالشريعة - وكما قال ابن تيمية: "جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعاً"^(٨٥).

المبدأ الثالث:

يجب أن يراعى فى التورق المصرفى المنظم الضوابط الشرعية العامة للجمع بين العقود والوعود فى معاملة واحدة، يجرى التواطؤ بين طرفيها على إبرامها على نسق محدد، متتابع الأجزاء، متلاحق المراحل، وفقاً لشروط تحكمها كصفة واحدة، لا تقبل التفكيك والتجزئة، تهدف إلى أداء وظيفة واحدة، وبلوغ غرض معين، اتجهت إرادة العاقدين وقصدهما إلى تحقيقه، وهى خمسة^(٨٦):

الضابط الأول: أن لا يكون الجمع محل نهى فى نص شرعى، كالجمع بين بيع وسلف^(٨٧)، والجمع بين بيعتين فى بيعة^(٨٨)، وصفقتين فى صفقة^(٨٩).

الضابط الثانى: أن لا يكون الجمع حيلة ربوية، وذلك كما فى التواطؤ على العينة، أو عكسها، أو على الحيلة إلى ربا الفضل.

الضابط الثالث: أن لا يكون ذريعة إلى الربا، وذلك كما فى الجمع بين البيع والقرض، أو التواطؤ على دفع المقرض للمقرض هدية أو زيادة على مقدار القرض.

الضابط الرابع: أن لا يكون الجمع بين عقدين - فأكثر - بينهما تناقض أو تضاد فى الموجبات والأحكام، كالجمع بين صرف دراهم بدنانير وإقراض تلك الدنانير لبائعها، وكما فى الجمع بين صرف وجعالة ببذل واحد أو بين سلم وجعالة ببذل واحد^(٩٠).

الضابط الخامس: أن يكون كل جزء من أجزاء المعاملة (أى العقود والوعود والشروط) صحيحاً مشروعاً بمفرده، وذلك لأن الأصل الشرعى هو جواز اجتماع العقود والوعود المختلفة فى معاملة واحدة، إذا كان كل واحد

منها جائز بمفرده، ما لم يكن هناك دليل شرعى حاضراً، فعندئذ يمتنع بخصوصه استثناء، إذ الأصل قياس المجموع على أحاده، فحيث انطوت المعاملة (الصفقة) على عدة عقود وعود، كل واحد منها جائز بمفرده، فإنه يحكم على المجموع بالجواز، وعلى ذلك نص جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة في مواطن عديدة، منها:

أ- قول الكاساني في معرض استدلاله على جواز شركة المفاوضة: "ولأنها مشتملة على أمرين جائزين، وهما الوكالة والكفالة، لأن كل واحدة منها جائزة حال الانفرد، فكذا حالة الاجتماع" (١١).

ب- ما جاء في المقنع وشرحه "المبدع": "وإن جمعاً بين شركة العنان والأبدان والوجوه والمضاربة، صح، لأن كل واحد منها يصح منفرداً، فصح مع غيره" (١٢).

ج- وقول ابن القيم الجوزية: "لا محذور في الجمع بين عقدين، كل منهما جائز بمفرده، وكما لو باعه سلعة وأجر داره شهراً بمائة درهم" (١٣).

د- وما جاء في أسنى المطالب: "فصل: وإذا جمع في صفقة بين عقدين مختلفي الحكم، كبيع وإجارة، أو بيع وسلم، أو بيع ونكاح، صح كل منها لصحته منفرداً، فلا يضر الجمع، ولا أثر لاختلاف الحكم في ذلك.. وتقييدهم العقدين باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف، فلو جمع بين متفقين، كشركة وقراض، كأن خلط ألفين له بألف لغيره، وقال: شاركك في أحدهما، وقارضتك على الآخر، فقبل، صح جزماً، لرجوعهما إلى الإنزاع في التصرف" (١٤).

المبدأ الرابع:

يعتبر التواطؤ المسبق بين المصرف والعميل على إبرام اتفاقية التورق المصرفى المنظم بعقودها ووعودها الجائزة شرعاً ملزماً للطرفين، لأن المواطأة، فى حقيقتها، إتفاق بين طرفين على إجراء عقود وإنجاز وعود فيما يستقبل من الزمان، وهذا الاتفاق يعتبر بمثابة الشرط المتقدم على العقد فى القوة الملزمة والأحكام المترتبة، ولأن الشرط المتقدم كالمقارن فى الصحة وجوب بالوفاء، على الأرجح من أقاويل الفقهاء، طالما أن العقد قد اعتمد عليه وابتتى، واتفقت إرادة العاقدين على الالتزام به، اعتباراً لجريان العرف التجارى والمصرفى على كون المواطأة المتقدمة على المنظومات العقدية المستحدثة واجبة المراعاة، وملزمة للطرفين، نظراً لقيام المعاملة وابتنائها على نظام مترابط الأجزاء، صمم ووضع لأداء وظيفة محددة باجتماع ذلك المزيج من العقود والوعود فى صفقة واحدة، حيث إن ذلك العرف غير مصادم لنص شرعى، وعلى ذلك فإنه يحكم شرعاً بلزوم مراعاته^(٩٥).

المبدأ الخامس:

وجوب التفرقة بين الحيل الباطلة المضمومة التى تقوم على التوسل بالعقود والتصرفات المشروعة إلى مقصود محرم خبيث، وذلك بأن يظهر المرء تصرفاً أو عقداً مباحاً يريد به محرماً، مخادعة وتوسلاً إلى فعل ما حرم الله واستباحة محظوراته، وبين المخارج الشرعية المحموده، التى تقوم على التوسل بالعقود والتصرفات الجائزة إلى مقصود حسن مشروع، بغية الخروج من الضيق والحرَج والوقوف فى المأثم، والوصول إلى فعل ما أحل الله وترك ما نهى عنه^(٩٦)، وقد نبه إلى ذلك الشاطبى بقوله: "الحيل التى تقدم إبطالها وذمها النبى منها: ما هدم أصلاً شرعياً، أو ناقض مصلحة شرعية

فإن فرضنا أن الحيلة لا تهدم أصلاً شرعياً ولا تنقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها غير داخلة في النهي، ولا هي باطلة^(٩٧)، وقال محمد الطاهر ابن عاشور: "التحيل (أى المذموم) شرعاً: ما كان المنع منه شرعياً والممانع الشارع، أما السعى إلى عمل مآذون بصورة غير صورته، أو بإيجاد وسائله، فليس تحيلاً، ولكنه يسمى تدبيراً أو حرصاً أو ورعاً"^(٩٨).

ومعيار التفرقة بين النوعين مبنى على النظر إلى مآلات الأفعال، والتعديل على مقاصد التصرفات وأغراض المكافئين منها، فما كان منها مشروع المآل، موافقة لمقاصد الشارع في أحكامه، كان حلالاً طيباً وما كان منها محظور المآل، أو مناقضاً لمقاصد الشريعة، كان محظوراً خبيثاً وفي ذلك يقول ابن القيم: "فالحيلة معتبرة بالأمر المحتال بها عليه، إطلاقاً ومنعاً، ومصلحة ومفسدة، وطاعة ومعصية، فإن كان المقصود أمراً حسناً، كانت الحيلة إليه حسنة، وإن كان قبيحاً، كانت الحيلة إليه قبيحة"^(٩٩).

الحكم الشرعى للتورق المصرفى:

بناء على ما تقدم، فقد ظهر لى أن حكم التورق المصرفى المنظم، إذا وقعت سائر عقود ووعوده على الوجه الشرعى المطلوب من حيث الأركان وشروط الصحة، هو الجواز الشرعى والمشروعية، بشرط أن تباع السلعة التى يشتريها العميل المتورق لشخص ثالث لا علاقة للمصرف به، وإن لا تؤول المعاملة بأى وجه من الوجوه إلى رجوع السلعة إلى بائعها بثمن معجل أقل مما باعها به نسيئة، وذلك نظراً:

أ- لتوافر الأركان وشروط الصحة فى جميع العقود والوعود المجتمعة فى المعاملة، إذ الأصل الشرعى قياس المجموع على الأحاد فى الحكم بجواز

العقود والالتزامات المتعددة فى صفقة واحدة، مع انتفاء الدليل الشرعى الحاضر.

ب- وكون هذه المنظومة التعاقدية المستحدثة ليست محل نهى فى نص شرعى، وليست حيلة ربوية ولا ذريعة إلى الربا أو الحرام، كما أنه ليس هناك تناقض أو تضاد فى الموجبات والأحكام بين عقودها ووعودها المتعددة.

ج- وأنها مخرج شرعى محمود لحصول المحتاج إلى السيولة المالية على طلبته بمنأى عن القرض الربوى وذرائعه والحيل إليه، وذلك عرض صحيح مشروع يتضمن مصلحة معتبرة مأنونا بها شرعاً.

د- وإن هذه المعاملة لا تؤول ولا تقضى إلى فعل محظور أو مخالفة لمقصد من مقاصد الشارع الحكيم فيما أحل وحرّم.

هـ- وأنها لا تعدو أن تكون صيغة مطورة محسنة لمسألة التورق التى ذهب جماهير الفقهاء إلى جوازها، وقامت الأدلة والبراهين المعتبرة على مشروعيتها، لا تختلف عنها فى المفهوم والقصد والآلية، فيسرى عليها حكمها الشرعى بالحل والجواز، لانتفاء الفارق المؤثر.

أما إذا كان الشخص الثالث، أى مشتري السلعة من العميل المتورق، وكيلًا عن البائع (المصرف) فى شرائها، أو مشترياً لحسابه بمواطأة لفظية أو عرفية أو نحو ذلك، فلا يجوز عندئذ هذه المعاملة^(١٠٠)، لأنها تكون "عينة" فى الحقيقة، وإن كانت تورقاً صورة، والأصل الشرعى كما قال ابن القيم: "إن الاعتبار فى العقود والأفعال بحقائقها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأفعالها"^(١٠١).

وإن من المقرر فقهاً أن العينة ليست إلا حيلة ربوية محظورة، لأن البيع الأول فيها إنما عقد ليفسخ وتعود السلعة لبائعها، والعقد كما يقول ابن القيم: "إذا قصد به فسخه، لم يكن مقصوداً، وإذا لم يكن مقصوداً، كان وجوده كعدمه، وكان توسطه عبثاً"^(١٠٢)، بخلاف التورق، فإن البيع الأول فيه إنما عقد ليمضى وتتقطع علاقة البائع بالسلعة تماماً، كما هو مقتضى عقد البيع وموجبه شرعاً، فافتراقاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

نتائج البحث

١- التورق مصطلح فقهي جرى استعماله على ألسنة فقهاء الحنابلة دون غيرهم من أهل العلم، ومرادهم به "أن يشتري المرء سلعة بالنسيئة، ثم يبيعها لغير بائعها نقداً بأقل مما اشتراها به، ليحصل بذلك على النقد"، وهذا المفهوم الاصطلاحي مستمد من المعنى اللغوي للكلمة، وهو: سعى المرء بكلفة ومشقة للحصول على النقد. (نظراً لاشتقاقها من الورق الذي يعنى فى أصل الوضع الدراهم الفضية، التى هى مقصود المتورق وغرضه، ثم توسع فى مدلول الكلمة حتى شملت تحصيل مطلق النقود على ذلك النحو).

ويستعمل الشافعية مصطلح "الزرنقة" بدل التورق، أما بقية الفقهاء فقد عرفوا مفهوم التورق، وتكلموا عنه فى معرض كلامهم عن "العينة" أو "بيوع الآجال"، ولكن من غير إطلاق تسمية خاصة عليه.

٢- وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة فى المذهب إلى جواز التورق، وخالفهم فى ذلك ابن تيمية، وذهب إلى كراهته، وهى رواية عن أحمد، وحكى عنه أنه أختار حرمة، وهى رواية

ثالثة عن أحمد. وقد ارتضى ابن القيم مذهب شيخه ابن تيمية بحظر هذه المعاملة.

٣- وظهر لنا بعد النظر والتأمل فى أدلة الفريقين ومناقشتها بإنصاف وتجرد أن حجج جمهور الفقهاء المجيزين للتورق صحيحة قوية، سالمة من الإيراد عليها، بخلاف أدلة المانعين، فإنها ضعيفة واهية لا تصمد أمام النقد العلمى النزيه، عن التقليد والتعصب ولا يصح الركون إليها أو الاعتماد عليها.

٤- أما عن التطبيقات المعاصرة للتورق، فقد بينا توجه كثير من المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة إلى التعامل "بالتورق المصرفى المنظم" كبديل عملى منسق مبرمج للتورق الفردى، الذى يكلف المتورق عادة خسائر مالية فادحة، وكثيراً من المشقة والعناء من جهة لأخرى، وإنه يقوم على قاعدة التورق الشرعى وآليته، غير أنه يجرى وفق منظومة تعاقدية مستحدثة أفضل، تكفل حصول العميل على السيولة النقدية المطلوبة فى الوقت المرغوب، من غير تعرض للصعوبات والخسائر البالغة التى تكتنف عملية التورق الفردى عادة وذلك عن طريق شراء المصرف للعميل سلعة أو أكثر من سوق السلع الدولية (التي تتسم أسعارها بالثبات النسبى، لنقيته مخاطر التقلبات الحادة فى أسعار غيرها)، ثم بيعها نقداً للطرف الثالث بالنيابة عن العميل بعد ثبوت ملكيتها له، بغية توفير النقد المطلوب له.

٥- وقد تبين لنا بعد المناقشة المستفيضة للتورق المصرفى المنظم أن حكمه الشرعى، إذا وقعت سائر عقود ووعوده على الوجه الشرعى، هو الجواز والمشروعية، بشرط أن تباع السلعة أو السلع التى يشتريها العميل لشخص ثالث، لا علاقة للمصرف به، وأن لا توؤل المعاملة بأى وجه من الوجوه إلى رجوع السلعة إلى بائعها بثمن معجل أقل مما باعها به نسيئة.

حواشي البحث:

- (١) الزبيدي، تاج العروس ٦٦٠١/٢٣، الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٩٩.
- (٢) سورة الكهف، الآية ١٩.
- (٣) تفسير ابن كثير ج ٣، ص ٧٧.
- (٤) الإنصاف ج ١١، ص ١٩، المبدع، ج ٤، ص ٤٩، كشاف القناع، ج ٣، ص ١٧٥، شرح منتهى الإرادات ج ٢، ص ٥٨.
- (٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لمحمد بن أحمد الأزهرى الهروى، ج ١، ص ٢١٦.
- (٦) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢، ص ١٠٨.
- (٧) النهاية في غريب الحديث لابن كثير ج ٢، ص ٢٧٣.
- (٨) المغنى، ج ٤، ص ١٢٧، ١٢٨.
- (٩) بداية المجتهد، ج ٢، ص ١١٠.
- (١٠) المبسوط، ج ١١، ص ٢١١.
- (١١) إعلام الموقعين، ج ٣، ص ١٢٨.
- (١٢) حاشية ابن القيم، ج ٩، ص ٢٤٩.
- (١٣) روضة الطالبين، ٤١٦/٣.
- (١٤) المجموع شرح المذهب، ٢٦١/٩.
- (١٥) الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ١٠٨.
- (١٦) الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ٢٠٤.
- (١٧) الزاهر للأزهرى، ج ١، ص ٢١٦.
- (١٨) في قوله رحمه الله التورق أخو الربا.
- (١٩) النهاية لابن الأثير، ٣٠١/٢، المغرب المطرزي ٣٦٤/١.
- (٢٠) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم ١٠٨/٥، بيان الدليل لابن تيمية ص ١١٩.
- (٢١) الزاهر للأزهرى ص ٢١٦.
- (٢٢) مجموعة فتاوى ابن تيمية ٣٠٢/٢٩، ٤٤٢، ٤٤٦، مختصر الفتاوى المصرية، ص ٣٢٧.

- (٢٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠٢/٢٩، ٤٤٢، ٤٤٦، القواعد النورانية الفقهية، ص ١٢١، التهذيب لابن القيم ١٠٨/٥، الإنصاف ١٩٥/١١، المبدع، ٤٩/٤، معونة أولى النهى ٦٧/٤.
- (٢٤) الاختيارات الفقهية، ص ١٢٩، الفروع ٣١٦/٦، المبدع، ٤٩/٤، الإنصاف ١٩٥/١١.
- (٢٥) إعلام الموقعين ١٨٢/٣، ٢١٢، التهذيب لابن القيم، ١٠٨/٥، وانظر مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٢٧، مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٢، ٣٠٣، ٤٣٤.
- (٢٦) أعلام الموقعين ١٨٢/٣، التهذيب لابن القيم، ١٠٨/٥.
- (٢٧) كما قال ابن تيمية، (مجموع الفتاوى ٤٣٤/٢٩، مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٢٧).
- (٢٨) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ٥٥/٤.
- (٢٩) رد المحتار ١١٤/٤.
- (٣٠) شرح العناية للبابرتي ٦٩/٦.
- (٣١) بدائع الصنائع ١٩٩/٥.
- (٣٢) القوانين الفقهية لابن جزی، ص ٢٧٧.
- (٣٣) النظائر في الفقه ٢٨، ٢٩.
- (٣٤) الشرح الصغير ١١٧/٣.
- (٣٥) حاشية الصاوى على الشرح الصغير ١١٨/٣.
- (٣٦) المقدمات الممهدة ٣٩/٢.
- (٣٧) وكذلك جواز العينة، حيث قال النووي في الروضة (٤١٦/٣) "ليس من المناهى بيع العينة، وهو أن يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك نقداً، وكذا يجوز أن يبيع بثمن نقداً، ويشتريه بأكثر منه إلى أجل سواء قبض الثمن الأول أم لا، وسواء صارت العينة عادة له غالبية في البلد أم لا، هذا هو الصحيح المعروف في كتب الأصحاب" وقد حكى ابن القيم في إعلام الموقعين (٢٠٠/٣) والطحاوى في اختلاف العلماء (١١٤/٣) وغيرهم عن الإمام الشافعي إباحة العينة.

- (٣٨) الزاهر، ص ٢١٦.
- (٣٩) طبقات الشافعية الكبرى ٦٤/٣.
- (٤٠) الأم ٦٩/٣، ومبنى قول الشافعي وهو ما قرره في موطن آخر من كتابه الأم (٦٥/٣) ونصه: قال الشافعي، أصل ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحاً فسي الظاهر، لم أبطله بتهمة ولا عادة بين المتبايعين وأجزته بصحة الظاهر، وأكره لهما النية إذا كانت لو أظهرت كانت تفسد البيع ويلاحظ أن هذه الكراهة إذا كانت تتناول مسألة العينة عنده، فإنها لا تشمل التورق، نظراً لصحة ومشروعية قصد المشتري فيه.
- (٤١) معونة أولى النهى ٦٧/٤، المبدع ٤٩/٤، مطالب أولى النهى، ٦١/١، الفروع ٣١٦/٦، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٥٨/٢، كشاف القناع ١٧٥/٣.
- (٤٢) الإنصاف لمعرفة الراجح من الخلاف ١٩٥/١١.
- (٤٣) سورة البقرة، آية ٢٧٥.
- (٤٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري، في: باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، من كتاب البيوع. وباب الوكالة في الصرف والميزان، من كتاب الوكالة، صحيح البخاري ١٠٢/٣، ١٢٩. ومسلم في: باب بيع الطعام مثلاً بمثل، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم ١٢١٥/٢، كما أخرجه النسائي في: باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً، من كتاب البيوع المجتبى ٢٣٨/٧، والإمام مالك في: باب ما يكره من بيع التمر، من كتاب البيوع. الموطأ ٦٢٣/٢. قال ابن القيم في (إعلام الموقعين ٢٨٣/٣) "وظاهر الحديث أنه أمر بعقدين لا يرتبط أحدهما بالآخر".
- (٤٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٩٤/٩٢، المغنى لابن قدامة ٤٣٢/٦، الزرقاني على خليل ١٧٦/٥.
- (٤٦) الموافقات ٤٢/٤.
- (٤٧) رسائل الشوكاني المطبوعة باسم "أمناء الشريعة" ص ٨٢٢، وانظر نيل الأوطار ١٥٢/٥ وما بعدها.
- (٤٨) بدائع الصنائع ١٨٧/٦.

- (٤٩) جـ٤، ص ٢٣٧.
- (٥٠) جـ٤، ص ٣٨٨.
- (٥١) جـ٣، ص ١٨٦.
- (٥٢) وقد نص القرار على ما يلي: إن بيع التورق هذا جائز شرعاً، وبه قال جمهور العلماء لأن الأصل في البيوع الإباحة لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولم يظهر في هذا البيع ربا لا قصداً ولا صورة، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو الزواج أو غيرهما.
- (٥٣) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (فتوى رقم ١٩٢٩٧) "مسألة التورق هي أن تشتري سلعة بثمن مؤجل ثم تبيعها بثمن حال على غير من اشتريتها منه بالثمن المؤجل من أجل أن تنتفع بثمنها، وهذا العمل لا بأس به عند جمهور الفقهاء وبالله التوفيق".
- (٥٤) إعلام الموقعين جـ٣، ص ٢٢.
- (٥٥) تهذيب سنن أبي داود، جـ٥ ص ١٠٨.
- (٥٦) فيض القدير ٣٣٢/٦.
- (٥٧) معالم السنن ٤٧/٥.
- (٥٨) مختصر الفتاوى المصرية، ص ٣٢٦.
- (٥٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠٠/٢٩.
- (٦٠) إعلام الموقعين، جـ٣ ص ١٩٤.
- (٦١) سورة الطلاق، آية ٢.
- (٦٢) إعلام الموقعين، جـ٣ ص ١٤٨.
- (٦٣) لسان العرب ٩١٦/٣.
- (٦٤) أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين قراءة عليه ابن القاسم قال: حدثني مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رجلاً من أصحاب النبي (ﷺ) أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر، فقال رسول الله (ﷺ)، (إني أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر، فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر)، السنن الكبرى، ج ٤، ص ٣٨٣.
- (٦٥) الشرح الكبير، ج ٤، ص ٦٨.

- (٦٦) مواهب الجليل، ج ٦، ص ٦٨.
- (٦٧) صور العينة في المصارف الإسلامية وحكمها في الشريعة الإسلامية، فيصل عباس الرشيدى، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم - جامعة المنيا، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٢٠٧ وما بعدها.
- (٦٨) محمد على القرى، التورق كما تجريه المصارف الإسلامية (دراسة فقهية إقتصادية)، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ص ٣٠، السنة السابعة عشرة، العدد السابع والستون.
- (٦٩) بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٩٧.
- (٧٠) عند الحنفية، المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (٧١) التورق كما تجريه المصارف الإسلامية، د. محمد العلى القرى، مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٧٢) الفتح الربانى، ص ٣١١، والإنصاف للمرداوى ج ٤ ص ٤٦٦؟
- (٧٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، ص ٥٦٩.
- (٧٤) الكافى فى فقه الإمام أحمد، ج ٢ ص ٢.
- (٧٥) عدة البروق، ص ٤٢٠.
- (٧٦) الفتاوى لابن تيمية، ج ٢٩، ص ٢٢١.
- (٧٧) قال فى مختار الصحاح: سبك الفضة أذابها والفضة سبيكة وجمعها سبائل.
- (٧٨) الإنصاف للمرداوى، ج ٤ ص ٤٥.
- (٧٩) التورق كما تجريه المصارف الإسلامية، د. محمد العلى القرى، مرجع سابق، ص ٣٧.
- (٨٠) القرار الثانى بشأن موضوع التورق كما تجريه بعض المصارف فى الوقت الحاضر، فإن مجلس المجمع الفقهى الإسلامى برابطة العالم الإسلامى فى دورته السابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة فى الفترة ١٩-٢٣/١٠/١٤٢٤هـ الموافق ١٣-١٧/١٢/٢٠٠٣م قد نظر فى موضوع: (التورق كما تجريه بعض المصارف فى الوقت الحاضر) وبعد الاستماع إلى الأبحاث المقدمة حول الموضوع،

والمناقشات التي دارت حوله، تبين للمجلس أن التورق الذي تجريه بعض المصارف في الوقت الحاضر هو: قيام المصارف بعمل نمطى يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف إما بشرط فى العقد وإنا بحكم العرف والعادة بأن ينوب عنه فى بيعها لمشتري آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.

وبعد النظر والدراسة قرر مجلس المجمع ما يلى:

أولاً: عدم جواز التورق الذى سبق توصيفه فى التمهيد للأمر الآتية:

١- أن التزام البائع فى عقد التورق بالوكالة فى بيع السلعة لمشتري آخر أو ترتيب من يشتريها يجعلها شبيهة بالعينة الممنوعة شرعاً، سواء أكان الالتزام مشروطاً صراحة أم بحكم العرف والعادة المتبعة.

٢- أن هذه المعاملة تؤدي فى كثير من الحالات إلى الإخلال بشروط القبض الشرعى اللازم لصحة المعاملة.

٣- أن واقع هذه المعاملة يقوم على منح تمويل نقدي بزيادة لما سمي بالمستورق فيها من المصارف فى معاملات البيع والشراء التى تجرى منه، هى صورية فى معظم أحوالها هدف البنك من إجرائها أن تعود عليه بزيادة على ما قدم من تمويل، وهذه المعاملة غير التورق الحقيقى المعروف عند الفقهاء، الذى سبق للمجمع فى دورته الخامسة عشرة أن قال بجوازه بمعاملات حقيقية وشروط محددة بينها قراره.. وذلك لما بينهما من فروق عديدة فصلت القول فيها البحوث المقدمة فالتورق الحقيقى يقوم على شراء حقيقى لسلعة بثمن آجل تدخل فى ملك المشتري ويقبضها قبضاً حقيقياً وتقع فى ضمانه، ثم يقوم ببيعها هو بثمن حال لحاجته إليه، قد يتمكن من الحصول عليه وقد لا يتمكن، والفرق بين الثمنين الآجل والحال لا يدخل فى ملك المصرف الذى طرأ على المعاملة لغرض تسويق الحصول على زيادة لما قدم من تمويل لهذا الشخص بمعاملات صورية فى معظم أحوالها وهذا لا يتوافر فى المعاملة المبينة التى تجريها بعض المصارف

ثانياً: يوصى مجلس المجمع جميع المصارف بتجنب المعاملات المحرمة، أمثالاً لأمر الله تعالى، كما أن المجلس إذ يقدر جهود المصارف الإسلامية في إنقاذ الأمة الإسلامية من بلوى الربا، فإنه يوصى بأن تستخدم لذلك المعاملات الحقيقية المشروعة دون اللجوء إلى معاملات صورية تؤول إلى كونها تمويلاً محضاً بزيادة ترجع إلى الممول، والله الموفق.

(٨١) القرار الخامس: بشأن حكم بيع التورق، إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، التي بدأت يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩ هـ، ٣١/١٠/١٩٩٨ م قد نظر في موضوع حكم بيع التورق وبعد المناقشة والتداول والرجوع إلى الأدلة والقواعد الشرعية وكلام العلماء في هذه المسألة قرار المجلس ما يأتي:

أولاً: أن بيع التورق هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيعها المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد (الورق).

ثانياً: أن بيع التورق هذا جائز شرعاً وبه قال جمهور العلماء، لأن الأصل في البيوع الإباحة لقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولم يظهر في هذا البيع ربا لا قصداً ولا صورة، لأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيرهما.

ثالثاً: جواز هذا البيع مشروط بأن لا يبيع المشتري السلعة بأقل مما اشتراها به لبائعها الأول، لا مباشرة ولا بالواسطة، فإن فعل فقد وقعا في بيع العينة، المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً.

رابعاً: أن المجلس: وهو يقر ذلك يوصى المسلمين بالعمل بما شرعه الله سبحانه لعباده من القرض الحسن من طيب أموالهم طيبة به نفوسهم ابتغاء مرضاة الله لا يتبعه من ولا أذى، وهو من أجل أنواع الانفاق في سبيل الله تعالى، لما فيه من التعاون والتعاطف والتراحم بين المسلمين، وتزجج كرباتهم وسد حاجاتهم وإنقاذهم من الإقبال بالديون والوقوع في المعاملات المحرمة، وإن النصوص الشرعية في ثواب الإقراض الحسن والحث عليه كثيرة لا تخفى، كما يتعين على المستقرض التحلي بالوفاء وحسن القضاء وعدم المماطلة.

- (٨٢) سورة المائدة: الآية ١.
- (٨٣) المدخل الفقهي العام للزرقا ٥٧١/١.
- (٨٤) التورق في الفقه الإسلامي، د. نزيه حماد، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٧٤، السنة ١٩، ص ٤٨، المملكة العربية السعودية.
- (٨٥) المسألة الماردينية لابن تيمية، ص ٦٣.
- (٨٦) انظر بحث "اجتماع العقود المتعددة في صفقة واحدة" ضمن كتاب: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حماد، ص ٢٤٩ - ٢٧٤.
- (٨٧) حيث روى أبو داود الترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد والشافعى ومالك عن النبى (ﷺ) أنه نهى عن بين وسلف، قال الترمذى: حديث حسن صحيح (مختصر سنن أبى داود للمنزرى ١٤٤/٥، عارضة الأحوذى ٢٤١/٥، الموطأ ٦٥٧/٢، مسند أحمد ١٧٨/٢، مرقاة المفاتيح ٣٢٣/٢، نيل الأوطار ١٧٩/٥).
- (٨٨) حيث روى أبو داود والترمذى والنسائى ومالك عن النبى (ﷺ) أنه نهى عن بيعتين فى بيعة، (مختصر سنن أبى داود ٩٨/٥، الموطأ ٦٦٣/٢، عارضة الأحوذى ٢٣٩/٥، سنن النسائى ٢٩٥/٧، القبس ٨٤٢/٢، نيل الأوطار ١٥٢/٥).
- (٨٩) حديث روى أحمد والبزار والطبرانى عن النبى (ﷺ) أنه نهى عن صفقتين فى صفقة، (مسند أحمد ١٩٨/١، نيل الأوطار ١٥٢/٥، فتح القدير ٨١/٦، مجمع الزوائد ٨٤/٤).
- (٩٠) قال الشهاب الرملى: حيث يودى ذلك إلى تناقض الأحكام، لأن الثمن لا يلزم تسليمه عند عقد الجهالة إلا بفراغ العمل، وعن جهة الصرف والسلم يجب تسليمه فى المجلس، وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات، (حاشية الرملى على أسنى المطالب ٤٥/٢)، وأساس هذا الضابط كما قال القرافى فى الفروق (١٤٢/٣): "إن العقود أسباب، لا شتمالها على تحصيل حكمتها فى مسبباتها بطريق المناسبة، والشئ الواحد بالاعتبار الواحد لا يناسب المتضادين، فكل عقدين بينهما تضاد لا يجمعهما عقدٌ واحد".
- (٩١) بدائع الصنائع ٥٨/٦.

- (٩٢) المبدع لبرهان الدين ابن مفلح الحنبلي ٤٣/٥، وانظر المغنى ١٣٧/٧.
- (٩٣) إعلام الموقعين ٣٥٤/٣.
- (٩٤) أسنى المطالب لذكريا الأنصارى الشافعى ٤٥/٢، مغنى المحتاج ٤١/٢، ٤٢، روضة الطالبين ٤٢٩/٣، قليوبى وعميرة ١٨٨/٥.
- (٩٥) أنظر قضايا فقهية معاصرة فى المال والاقتصاد، د/ نزيه حماد، ص ٢٧٠ وما بعده الموافقات ٢٨٦/٢، المعيار للونشريسي ٦٣/٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٧/٢٩، المجلة العدلية م ٣٦، ٣٧.
- (٩٦) المغنى لابن قدامة ١١٦/٦، إغاثة للهفان ٣٣٩/١، ٨٦/٢، إعلام الموقعين ٢٥٢/٣.
- (٩٧) الموافقات ٣٨٧/٢.
- (٩٨) مقاصد الشرعية الإسلامية لابن عاشور، ص ١٠.
- (٩٩) إغاثة للهفان ٣٨٥/١.
- (١٠٠) المغنى ٢٦٣/٦، الفروع ٣١٥/٦، عقد الجواهر الثمينة ٤٥٠/٢.
- (١٠١) إعلام الموقعين ١٠٧/٣.
- (١٠٢) إعلام الموقعين ٢٤٠/٣.

مراجع البحث

- الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية البعلى، مطب السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٩هـ.
- الإرشاد إلى معرفة الأحكام لعبد الرحمن بن ناصر السعدى، ط، مكتبة المعارف بالرياض، سنة ١٤٠٠هـ.
- أساس البلاغة للزمخشري، ط، دار المعرفة ببيروت، سنة ١٩٨٢م.
- أسنى المطالب على روض المطالب لذكريا الأنصارى وحاشية الرملى

- عليه، مط، الميمنة بمصر، سنة ٣١٣هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، مط، السادة بمصر، سنة ١٣٧٤هـ.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن قيم الجوزية، مط، السنة المحمدية بمصر، سنة ١٣٥٨هـ.
- الأم للإمام الشافعى، مط، الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٢٤هـ.
- أمناء الشريعة ورسائل أخرى للشوكانى، ط، دار النهضة العربية بمصر سنة ١٩٧٦م.
- الإتحاف لمعرفة الراجح من الخلاف للمرداوى، ط، وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض، سنة ١٤١٩هـ.
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى، مط الجمالية بمصر، سنة ١٣٢٧هـ.
- بيان الدليل على بطلان التحليل لابن تيمية، ط مكتبة لجنة بدمنهو، مصر سنة ١٤١٦هـ.
- البيان شرح المذهب للعمرانى، ط دار المنهاج ببيروت، سنة ١٤٢١هـ.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى، مط الأميرية ببولاق، مصر سنة ١٣١٣هـ.
- تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمى وحاشية الشروانى عليه، مط الميمنية بمصر سنة ١٣١٥هـ.
- تهذيب مختصر سنن أبى دود لابن قيم الجوزيه، مط السنة المحمدية بمصر سنة

- ١٣٦٩هـ -
- حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح المحلى على المنهاج، مط دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٩٤هـ.
- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، مط الأميرية ببولاق، مصر سنة ١٢٧٢هـ.
- الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى للأزهري، ط وزارة الأوقاف بالكويت سنة ١٣٩٩هـ.
- لسنن الكبرى للبيهقى، ط حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٤هـ.
- سنن النسائى (المجتبى)، مط المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ.
- شرح الزرقانى على مختصر خليل، مط محمد مصطفى بمصر سنة ١٣٠٧هـ.
- الشرح الصغير للدرر وحاشية الصاوى عليه، ط الإمارات بمصر سنة ١٣١٩هـ.
- شرح منتهى الإرادات للبهوتى، ط مصر (بدون تاريخ).
- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، ط دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٤هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، مط عيسى البابى الحلبي بمصر سنة ١٩٦٤هـ.
- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى لابن العربى، مط للصاوى بمصر سنة ١٣٥٣هـ.
- لفروع لابن مفلح المقدسى، ط مؤسسة الرسالة ببירות ودار المؤيد

- بالرياض سنة ١٤٢٤هـ.
- الفروق للقرافي، مط دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٤٤هـ.
- فيض القدير على الجامع الصغير للمناوي، مط مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٦هـ.
- لقاموس المحيط للفيروز آبادي، ط مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٩٦هـ.
- قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد للدكتور نزيه حماد، ط دار القلم بدمشق سنة ١٤١٢هـ.
- القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية، مط السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٧٠هـ.
- لقوانين الفقهية لابن جزي الغرناطي، ط الدار العربية للكتاب بتونس سنة ١٩٨٢م.
- كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، مط الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٤٩هـ.
- المبدع على المتن لبرهان الدين ابن مفلح، ط المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٤٠٠هـ.
- المبسوط للسرخسي، مط السعادة بمصر سنة ١٣٢٤هـ.
- مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد للقاري، ط تهامة بجدة سنة ١٤٠هـ.
- المجموع شرح المذهب للنووي، مط التضامن الأخوي بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

- مجموع فتاوى ابن تيمية، ط السعودية، الرياض سنة ١٣٩٨هـ.
- المحلى لابن حزم الأندلسي، مط المنيرة بمصر سنة ١٣٥٠هـ.
- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، للبعلي، مط السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٨٦هـ.
- مختصر سنن أبي داود للمنذري، مط السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٩هـ.
- المدخل للفقيه العام لمصطفى الزرقا، مط الجامعة السورية بدمشق سنة ١٩٩٢م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مط الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ.
- لمصباح المنير للفيومي، مط الأميرية ببولاق، مصر سنة ١٣٢٤هـ.
- مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى للرحيبياني، ط المكتب الإسلامى بدمشق سنة ١٣٨١هـ.
- معالم السنن للخطابي، مط السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٤٨م.
- معونة أولى النهى فى شرح المنتهى لابن النجار الفتوحى، ط دار خضر ببيروت سنة ١٤١٦هـ.
- المغرب فى ترتيب المعرب للمطرزى، ط حلب سنة ١٤٠٢هـ.
- مغنى المحتاج على المنهاج للخطيب الشربيني، مط مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧هـ.
- المغنى لابن قدامة المقدسى، ط هجر بمصر سنة ١٤١٠هـ.
- مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر ابن عاشور، ط الشركة التونسية

للتوزيع سنة ١٩٧٨م.

- المقدمات للمهدات لابن رشد الجدد، ط دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٨هـ.
- الموافقات فى أصول الشريعة للشاطبى، ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون تاريخ).
- مواهب الجليل على مختصر خليل للحطاب، مط السعادة بمصر سنة ١٣٢٩هـ.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحى، مط دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٠هـ.
- للنظائر فى الفقه المالكي لآبى عمران الفارسى، ط دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤٢١هـ.
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مط مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٧هـ.
- نيل الأوطار شرح منقى الأخبار للشوكاني، ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣هـ.

أعمال المؤتمرات:

- أ- الدورة الخامسة عشرة لمجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي، حكم التورق فى الفقه الإسلامى، تطبيقات التورق واستخدامه فى العمل المصرفى الإسلامى، على محيى الدين القرة داغى.

ب- مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية فى الاستثمار والتنمية،

- جامعة الشارقة، كلية الشريعة، خلال ٢٦-٢٨/٢/١٤٢٣هـ.
- بحث في التأصيل الفقهي للتورق، في ضوء الاحتياجات التمويلية المعاصرة، عبدالله بن سليمان المنيع.
- ج- البحوث المعدة للدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة:
- للتورق كما تجر به المصارف في الوقت الحاضر، عبدالله بن محمد السعيد.
- التورق كما تجر به المصارف، دراسة فقهية اقتصادية، محمد علي القرى.

